الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٧/ ٢٩ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤ Issue No.547 - 29 of September 2024

الإصلاح الإداري.. إصلاح من جديد

أكد باحثون لـ «الاقتصادية»: أهمية الإصلاح الإداري خلال هذه المرحلة لعمل الحكومة الجديدة كما حددها السيد الرئيس بشار الأسد وأضافوا: إنه يجب توفر الموظفين الصالحين لتولي وظائف الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في نطاق سلطة القيادة والسلطات الإدارية، وتحقيق هذا الهدف يتطلب اتخاذ إجراءين أساسيين وهما إعداد الموظفين الذين يعهد إليهم بتولى وظائف القيادة الإدارية إعداداً خاصاً يضمن تأهيلهم لتولي هذه الوظائف بكفاءة وجدية، والثاني هو تدريب الموظفين الذين يعهد إليهم بوظائف الإدارة التنفيذية وفقاً لأحدث وسائل التدريب العلمية المعروفة في الوقت الحاضر بغية ضمان تأهيلهم للقيام بأعباء وظائفهم على أحسن وجه، وهذا ما ركزت عليه وزارة التنمية الإدارية، وعملت عليه طوال الأعوام السابقة.

وكل ذلك سيقود إلى إحداث التغيير السريع الذي تحدث عنه السيد الرئيس وعدم التأخير، لأنه سيوقف عملية الإصلاح، وتصبح شبه مستحيلة.

ص ٦

كل يوم نتأخر فيه بالإصلاح وبالتغيير ندفع ثمناً أكبر بكثير

لم نفكر حتى هذه اللحظة في مجال المعلوماتية كقطاعٍ استثماري

الرئيس الأسد للحكومة الجديدة: نعاني من ضعف في السياسات القطاعية باعتبار أغلب المواضيع والقضايا مرتبطة بأكثر من وزارة

أكد الرئيس بشار الأسد خلال ترؤسه اجتماعاً توجيهياً للوزارة الجديدة بعد أدائها اليمين الدستورية أمامه خصصه للوضع الاقتصادي والداخلي: إن التعديل أو التغيير هو ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو أداة وهو فرصة جديدة للتجديد، موضحاً أن أول تَحدٍّ تواجهه أي حكومة جديدة هو أن تحول هذه الآمال المبنية على الأفراد إلى آمال مبنية على المؤسسات، مشيراً إلى أنه من الطبيعي أن يكون الهدف الأول لأي مؤسسة عامة هو أن تبدأ بتخفيف وطأة الظروف على المواطن، مشدداً على أن المنظومة الحالية وخاصة الإدارية والاقتصادية لا يمكن أن تستمر وهذا العنوان الأساس، وبأنه لا نستطيع أن نطلب من المواطن تحديد ما هو الممكن وغير ممكن فهو مرجعيته ما يعلن في البيان الوزاري، لافتاً إلى أن ألف باء الواقعية هو أن المنظومة الحالية وخاصة الإدارية والاقتصادية لا يمكن أن تستمر، وكل يوم نتأخر فيه بالإصلاح وبالتغيير سوف ندفع ثمناً أكبر بكثير، موضحاً أن الحكومات المتعاقبة ونحن كمسؤولين في الدولة اتبعنا سياسة الترقيع وليس سياسة التغيير، لذلك سياسة الترقيع لم تعد نافعة، مبيناً أنه لا نستطيع أن نعوّل كثيراً على ما يسميه البعض الانفتاح على سورية، لأن الانفتاح ذا الطابع السياسي لن يقوم بحمل الاقتصاد في سورية.

٢ - ٤

البيان الحكومي فرصة ذهبية للحكومة لتعيد الثقة مع مواطنها

ص ٥

ما مدى رضا المواطنين عن خدمات المصارف السورية؟

الخاصة تستنسخ بيروقراطية العامة.. والعامة من سيئ إلى أسوأ

تعاني اليوم مصارفنا العامة والخاصة كثيراً ووصلت إلى مرحلة مخجلة من الخدمات السيئة بكل جوانبها من الرواتب والأجور المزرية إلى طريقة معاملة الزبون، الذي لم يعد هو السيد بالنسبة للمصرف وخدماته.

كما أن الفرق بين العام والخاص بسيط جداً بسبب قلة عدد المصارف الخاصة وضعف المنافسة، وهذا التراجع الكبير في الجودة نلاحظه في جوانب عديدة من السقوف إلى السحب اليومي، وغيرها من الإجراءات الكثيرة والمعقدة التي يتلقاها العميل، والتي تنقص من جودة الخدمة المصرفية بكل أبعادها، إضافة إلى الشروط الكثيرة سواء متطلبات القروض أم السريّة المصرفية، والضمانات بما يخفف من ثقة العميل ولكن لا يوجد بديل سوى هذه المصارف، وفيما يخص خدمات القروض المصرفية مثلاً تعتبر الشروط المفروضة مرهقة ومجحفة بحق العملاء، من ناحية الكفيل وتقديم الرهن وبدء تسديد القرض والفوائد المرتفعة جداً وغير ذلك.

وإضافة إلى ما سبق هناك قيود أخرى تفرضها البنوك في سورية على الخدمات المصرفية ومنها سقف عمليات السحب اليومي، والتي تخفض من جودة الخدمات المصرفية لأنها تخفض من اعتمادية وموثوقية الخدمة المصرفية وتخفض سرعة الاستجابة من المصرف، كما تخفض الشعور بالأمان بالنسبة للعميل وتصعب عملية الحصول على الخدمة المصرفية وهي جميعها معايير مهمة للجودة.

ص ١٦-١٧

عدم وجود سياسات زراعية وخطط إنتاجية واستثمارية

ص ٨

الوصفة الناجحة للتصدير.. اقتصاديون يقدمون حلولاً

ص ١٠

السباق إلى مجلس التجار الدمشقي انتهى ونتائج المحافظات في ٩/ ١٠

ص ١٤

أين سياساتنا التعليمية من سياساتنا الاقتصادية؟!

ص ١٨-١٩

الحسكة تعيش واقعاً صعباً..

محافظ الحسكة لـ«الاقتصادية»: لدينا قمح يكفي لعامين قادمين

في حوار مع «الاقتصادية» أكد محافظ الحسكة الدكتور لؤي صيوح أن الخدمات التي نقدمها للمواطنين في الحسكة مقبولة، ففي قطاع النقل نحاول قدر الإمكان تأمين سهولة انتقال المواطنين من المناطق البعيدة والقريبة وإليها، بالتأكيد هناك صعوبات لكن الأمور تسير بشكل جيد حتى تاريخه، النقل مؤمن ولا يوجد أي انقطاع وكل خطوط المدينة والمحافظة عموماً تعمل بشكل فعال.

وفي مجال المياه نقوم بتأمين حاجة المواطنين من المياه الصالحة للشرب بأي ثمن، والحكومة ترفدنا بسيولة مالية من أجل تأمين مياه الشرب لأبناء المحافظة، ونحن نتكلف ثمن الصهاريج والمحروقات وخلافه بمبالغ هائلة تصل إلى مئات الملايين أحياناً، للتخفيف من معاناة المواطنين جراء نقص المياه ولدينا ٢٠ محطة تحلية تعمل على مدار الساعة، ولدينا أكثر من ٥٠٠ خزان بسعة ٥ أمتار مكعبة منتشرة بكامل أرجاء المحافظة، ويتم فحص المياه القادمة بالصهاريج مخبرياً بشكل دوري حرصاً على صحة المواطنين.

وأضاف إن حاجتنا للقمح في المحافظة تقريباً ٥٥ ألف طن فقط خلال العام، ولدينا كميات تكفي حاجتنا للعام الجاري ولعامين قادمين، وسنعمل على نقل الكميات الزائدة إلى محافظات أخرى، فقد أُبرمت عقود عبر مناقصة على مستوى الوزارة والهيئة العامة للحبوب بهذا الخصوص.

ص ١٢-١٣

أول تحدٍ لأي حكومة جديدة تحويل الآمال المبنية على الأفراد إلى آمال مبنية على المؤسسات عبر السياسات

لا أحد يريد سراباً لا المواطن ولا الحكومة ولا أي شخص و سياسة الترقيع لم تعد نافعة

الرئيس الأسد للحكومة الجديدة: يجب أن نعتمد على أنفسنا ونتمكن من صنع سياسات قادرة على إدارة الموارد بشكل فاعل

• التعديل أو التغيير ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو أداة وفرصة جديدة للتجديد

■ الاقتصادية

أكد الرئيس بشار الأسد أن الساعات الأولى لعمل الحكومة الجديدة وقبل كل العناوين الأخرى يجب أن يكون الوقوف مع أشقائنا في لبنان بكل المجالات وبكل القطاعات من دون استثناء ومن دون تردد.

وقال الرئيس الأسد خلال ترؤسه اجتماعاً توجيهياً للوزارة الجديدة بعد أدائها اليمين الدستورية أمامه خصصه للوضع الاقتصادي والداخلي: إن التعديل أو التغيير هو ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو أداة وهو فرصة جديدة للتجديد، موضحاً أن أول تَحدٍ تواجهه أي حكومة جديدة هو أن تحول هذه الآمال المبنية على الأفراد إلى آمال مبنية على المؤسسات، مشيراً إلى أنه من الطبيعي أن يكون الهدف الأول لأي مؤسسة عامة هو أن تبدأ بتخفيف وطأة الظروف على المواطن، مشدداً على المنظومة الحالية وخاصة الإدارية والاقتصادية لا يمكن أن تستمر وهذا العنوان الأساس، وبأنه لا نستطيع أن نطلب من المواطن تحديد ما هو الممكن وغير ممكن فهو مرجعيته ما يعلن في البيان الوزاري، لافتاً إلى أن ألف باء الواقعية هو أن المنظومة الحالية وخاصة الإدارية والاقتصادية لا يمكن أن تستمر، وكل يوم نتأخر فيه بالإصلاح وبالتغيير سوف ندفع ثمناً أكبر بكثير، موضحاً أن الحكومات المتعاقبة ونحن كمسؤولين في الدولة اتبعنا سياسة الترقيع وليس سياسة التغيير، لذلك سياسة الترقيع لم تعد نافعة، مبيناً أنه لا نستطيع أن نعوّل كثيراً على ما يسميه البعض الانفتاح على سورية، لأن الانفتاح ذا الطابع السياسي لن يقوم بحمل الاقتصاد في سورية.

وأضاف الرئيس الأسد أتمنى أن تكون الحكومة الجديدة على قدر الآمال الكبيرة للمواطنين السوريين، والتعديل أو التغيير هو ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو أداة وهو فرصة جديدة للتجديد، للتطوير وللنهوض بالوضع العام في الوطن، ومن الطبيعي أن تكون هذه الآمال التي نلمسها في المجتمع بشكل عام مبنية على الأشخاص، هذه هي الحالة الطبيعية، ولكن أول تَحدٍ تواجهه أي حكومة جديدة هو أن تحول هذه الآمال المبنية على الأفراد إلى آمال مبنية على المؤسسات عبر السياسات، عبر الخطط المثمرة الناجمة عن حوار فاعل داخل مؤسسة مجلس الوزراء، بين أعضاء الفريق الحكومي، مع المؤسسات الحكومية أو مؤسسات الدولة بشكل عام، المؤسسات الأخرى مع المؤسسات الأهلية كالمنظمات الشعبية وغيرها ومع شرائح المجتمع كافة.

تخفيف وطأة الظروف عن المواطن

وتابع الرئيس الأسد: تبدؤون أعمالكم اليوم في ظروف صعبة جداً وأيضاً من الطبيعي أن يكون الهدف الأول لأي مؤسسة عامة هو أن تبدأ بتخفيف وطأة الظروف عن المواطن ولكن هل يمكن أن نقوم بهذا العمل من دون أن نخفف الوطأة عن الحكومة ذاتها، من دون أن نسهل الطريق لأي فريق حكومي بمستوياته المختلفة وبمؤسساته المختلفة، لا، ما الذي أقصده وكيف، أولاً وأول خطوة لتسهيل الطريق أمام أي حكومة هو ألا ترفع سقف التوقعات فوق الممكن، ألا تقدم وعوداً غير قابلة للتنفيذ.

• إعادة مراجعة مشروع الإصلاح الإداري مع اقتراحات وتحديد أين مشاكله

• لتسهيل الطريق أمام أي حكومة ألا ترفع سقف التوقعات فوق الممكن وألا تقدم وعوداً غير قابلة للتنفيذ

وقال: هذه الآمال ترتفع وتكون النتائج المزيد من الإحباط، ويقضي المسؤول ومعه المواطن سنوات خلال فترة وجود الفريق الحكومي أو المسؤول حسب كل قطاع يلهث خلف تحقيق هذه الوعود من دون القدرة على تحقيقها، ما هي النتيجة، النتيجة المزيد من النقد والنقد الحاد للمسؤول، هذا النقد الذي تتهمه أو نصفه بأنه نقد غير موضوعي، على اعتبار أن هناك ظروفاً فرضت عدم تنفيذ هذه الوعود، لكن في الواقع ما هو غير موضوعي هو الوعود التي قدمت.

وبين الرئيس الأسد أنه بالنسبة للمواطن لا نستطيع أن نطلب منه أن يحدد ما هو الممكن وما هو غير ممكن، المواطن لديه مرجعية، المرجعية هي ما نعلنه في البيان الوزاري، في التصريحات في السياسات المعلنة في أي صيغة من صيغ الإعلان، مرجعية المواطن هي ما نقوله وما نعد به.

حكومة الواقع لا الأحلام

وقال: فإذاً أول طريق لنسهل عمل الحكومة في هذه الظروف الصعبة هي أن تكون هذه الحكومة حكومة الواقع لا حكومة الأحلام، لا أحد يريد سراباً، لا المواطن ولا أنتم ولا أي شخص، هذا الشيء يعكس في البيان الوزاري، بداية عبر بيان وزاري شفاف وواقعي ومبني بسياساته وبخططه على الحقائق أي بالمختصر هو بيان الممكن لا بيان المأمول.

وأشار الرئيس الأسد إلى أنه أحياناً نخلط بين الممكن والمأمول بالعمل الرسمي، لدينا الكثير من الآمال، كل واحد فينا لديه الكثير من الآمال والأحلام نستطيع أن نضع هذه الآمال في أي مكان ماعدا السياسات والخطط، هنا لا يوجد آمال، يوجد حقائق ويوجد وقائع.

وتابع: ألف باء الواقعية التي أتحدث عنها هي أن المنظومة الحالية وخاصة الإدارية والاقتصادية لا يمكن أن تستمر، هذا العنوان الأساس، اليوم لو نظرنا إلى كل دول العالم بالمئات، مئات من الدول أعتقد بأن الدول التي تتبنى منظومات مشابهة لمنظوماتنا قد تكون أقل من أصابع اليد الواحدة، وأنا لو سئلت لا أذكر أي دولة بهذا الاتجاه، فهذا يعني بكل بساطة أننا نسير في اتجاه آخر، لا يمكن أن يكون معظم أو الأغلبية الساحقة من دول العالم بالاتجاه الخاطئ ونحن فقط بالاتجاه الصحيح، والنتائج تدل على ذلك، وأنا لا أتحدث عن نتائج الحرب بشكل عام أتحدث عن سياق عمره عقود من النظام الإداري والاقتصادي.

الأداء والإدارة

وأكد الرئيس الأسد أن السبب في هذا التأخر ليس

جديداً هو سبب قديم قبل الحرب وقبل ذلك بكثير، لأنه كان لدينا بشكل عام في المجتمع السوري في الوطن قناعة عامة بأن المنظومة جيدة وأن أي خلل هو خلل في الأداء، خلل في الإدارة، خلل في الأشخاص لذلك كنا نبني آمالنا على تبديل الأشخاص وليس على تبديل المنظومة.

وقال: هذا الرفض القديم لهذا التغيير أدى لنتيجة واحدة أن الحكومات المتعاقبة ونحن كمسؤولين في الدولة اتبعنا سياسة الترقيع وليس سياسة التغيير، لو أتينا بقطعة قماش مهترئة وقمنا بترقيعها من وقت لآخر فمع كل هذا الترقيع لا بد من أن تصل إلى مرحلة التآكل النهائي، لذلك سياسة الترقيع لم تعد نافعة، وكل يوم نتأخر فيه بالإصلاح وبالتغيير سوف ندفع ثمناً أكبر بكثير، وسوف نصل لمرحلة التآكل الكلي التي يصبح معها الإصلاح غير ممكن، لذلك الزمن ضروري ومهم بالنسبة لنا جميعاً.

وتابع: علينا في هذا السياق أن نشرح السياسات بشكل واضح السياسات الكلية العامة، أن نشرح السياسات القطاعية، أن نشرح السياسات الوزارية، نشرح عن الأسباب الموضوعية والدوافع والعقبات والتحديات التي تدفع باتجاه تلك السياسات أو التي أحياناً نفرض علينا تلك السياسات، ليس بالضرورة أن تكون سياسات مبنية على قناعة، أحياناً تبنى حسب الظروف التي نمر بها، نشرح عن النتائج المتوقعة على الحالة العامة للمواطنين على كل جوانب المعاناة سلباً أو إيجاباً، نشرح عن إمكانية الحل لكثير من المشكلات، الحل إن كان كاملاً أو كان جزئياً أو عدم إمكانية حل مشكلة ما.

وبيَّنَ الرئيس الأسد أن العناوين الجدلية كثيرة لأننا في مرحلة انتقالية، فعلينا أن نشرح ما هي النتائج المتوقعة أو القيمة المضافة لهذه السياسات، وبالمقابل ما هو الثمن الذي سندفعه إن لم نتبع تلك السياسات، وعلى كل جهة في المجتمع وفي المؤسسات أن تتحمل مسؤولية قرارها في هذا الموضوع، هذا بالنسبة للسياسات.

وقال الرئيس الأسد: طبعاً السياسات مهمة ولكن هناك شيء آخر يوازيها أهمية هو آلية القرار في مجلس الوزراء وفي مؤسسات الدولة بشكل عام، أحياناً نرى أن السياسات العامة هي سياسات مناسبة، وفي قطاع ما نرى أن السياسة الوزارية أيضاً مناسبة ولكن نأتي للواقع نرى أن التطبيق لا يتلاءم مع تلك السياسات، نعتقد مباشرة بأن هناك سوءاً في التنفيذ، الحقيقة ليست بهذا الاتجاه، باتجاه آخر تماماً، السبب هو أن هناك حلقة وسيطة بين السياستين هي السياسات القطاعية، نحن نعاني من ضعف في السياسات القطاعية باعتبار أغلب القضايا والمواضيع والعناوين هي عناوين مرتبطة بأكثر من وزارة في الوقت نفسه، هذا يكمن لدينا الضعف الكبير، كيف نخطط وكيف نحدد سياسة قطاعية، وكيف نضع آليات مناسبة لتنفيذها ولقياداتها، تشكيل فريق قطاعي، هنا تكمن نقطة الضعف.

البنية الإدارية المتشابكة

وتابع: الجانب الآخر بالنسبة للعمل الحكومي والقرار هو البنى الإدارية المتشابكة بشكل غير منطقي لا يتناسب مع منطق المؤسسات، لدينا بنى كثيرة: هيئات ومجالس عليا وغير عليا، غير واضح أي منها يعمل في اتخاذ القرار ويشارك الحكومة في اتخاذ القرار، رغم أن هذا الكلام قد يكون في بعض جوانبه غير دستوري، البعض منها يشارك بالتخطيط، البعض منها استشاري ومن دون تحديد أسباب هذا التمايز، الشيء نفسه بالنسبة للوزارات نرى تداخلاً في الصلاحيات، نرى ازدواجية في المهام وغير ذلك من الأمور على مستوى القوانين التي صدرت عبر عقود من الزمن.

وأشار إلى أنه لدينا سؤال بالنسبة لهذه الجزئية والسياسات القطاعية، كثيراً ما نسمع مصطلحاً أو طرحاً بأنه لا يوجد تنسيق بين المسؤولين، الحقيقة أن سبب الخلل هو هذه النقطة وتحديداً السياسات القطاعية لأن العلاقة بين المسؤولين في المؤسسات العامة هي ليست علاقة بين فريق رياضي وفريق فني على المسرح، يعتمد على التنسيق والتناغم بين الأشخاص بناء على المواهب، بناء على القدرات الفردية.

• عندما يكون لدينا سوء بالإدارة فسيكون لدينا سوء في إدارة كل القطاعات

التنسيق بين المؤسسات

وأكد الرئيس الأسد أن التنسيق بين المؤسسات يكون عبر السياسات، عندما لا تنسق السياسات لا يمكن للفريق أن ينسق، ويصدر عن تلك السياسات وتلك الآليات المختلفة التي ذكرتها قبل قليل آليات عمل واضحة، هنا يكون الربط بين الآليات الضعيفة وبين السياسات القطاعية غير الموجودة أو الضعيفة بشكل عام.

وقال: النقطة الثالثة بالنسبة للعمل الحكومي والقرار الحكومي بشكل عام هي تشوه المفاهيم، وأنا سأعطي مثالاً واحداً فقط قد يكون لدينا كثير من الأمثلة، نصدر قانوناً لمؤسسة ونقول مؤسسة اقتصادية بكل المنطق في كل العالم أن المؤسسة أسست لكي تربح، لا يوجد مؤسسة اقتصادية أسست لكي تخسر، هذا هو المنطق، لكن نحن نؤسسها بالقانون كمؤسسة اقتصادية، ولكن بسياساتنا نجعلها خاسرة، نخسرها.. لماذا هذا التناقض، هل هي بالمنطق اقتصادية أم تتحول إلى مؤسسة خدمية أم أي شيء آخر.

الموارد المحدودة

وقال الرئيس الأسد: لا يمكن أن يكون لدينا مفاهيم باتجاه وسياسات باتجاه آخر، هذا يعني تشوهاً بالعمل، كل أنواع العمل، لا يمكن لهذا التشوه بالمفاهيم وغيرها الكثير من المفاهيم أن يساعد الفريق الحكومي على أن يبني سياسات مستقرة، لأننا نبني شيئاً لنطبق عكسه، وهذا الكلام غير سليم، صحيح أن إمكانات سورية محدودة وليس بسبب الحرب، دائماً إمكانات سورية محدودة بحكم الموارد الموجودة في هذا الوطن، المساحة، الظروف المختلفة، طبعاً الحرب جعلت هذه الموارد أكثر محدودية، ولكن أنا دائماً أقول إن مشكلتنا هي إدارة الموارد، عندما يكون لدينا سوء بالإدارة فسيكون لدينا سوء في إدارة كل القطاعات، منها إدارة الموارد سواء كانت موارد مادية أم موارد بشرية..

لا تعويل على الانفتاح السياسي

وتابع الرئيس الأسد: ولا نستطيع أن نعوّل كثيراً على ما يسميه البعض الانفتاح على سورية، الانفتاح ذو الطابع السياسي لن يقوم بحمل الاقتصاد في سورية، ليس بسبب الظروف السياسية أو الحصار أو الخوف من العقوبات الغربية، لا.. لا.. أبداً، لو عدنا إلى مرحلة ما قبل الحرب ما هو حجم الاستثمارات الأجنبية في سورية، محدود جداً، يعني بالأساس لم يبنَ الاقتصاد السوري في أحسن الظروف على الاستثمارات الأجنبية، فهناك نوع من الوهم بهذا الإطار.

وقال: أولاً يجب أن نعتمد على أنفسنا، ثانياً يجب أن نتمكن من صنع سياسات قادرة على إدارة الموارد بشكل فاعل، وعندها سوف نرى النتائج، لذلك أنا أقول المشكلة أحياناً ليست عدم وجود موارد، وإنما أحياناً سوء توزيع بالنسبة للموارد على قطاعات المجتمع وعلى المواطنين.

وشدد الرئيس الأسد: أمر على عدد من النقاط الأساسية التي أعتبرها عناوين جوهرية، أنا لا أتحدث أبداً عن أي وزارة من الوزارات، مثلاً قانون العاملين الأساسي صدر في منتصف الثمانينات منذ نحو أربعة عقود، وكان جوهر هذا القانون أن كل من يعمل في الدولة هو عامل مع فروقات بسيطة، ربما كان هذا القانون مناسباً لتلك المرحلة لكن العالم اليوم تغير، القطاعات تمايزت عن بعضها تمايزاً كبيراً وشديداً لدرجة أنها لم تعد تتشابه في معظم الجوانب، قطاع البنوك يختلف عن قطاع الإنشاءات، يختلف عن القطاع الصناعي، يختلف عن القطاع الخدمي، يختلف عن القطاع الإداري وهكذا.

التحول الرقمي

وقال الرئيس الأسد: هل يمكن أن نطور الدولة بقانون واحد بدل عدة قوانين متخصصة لكل قطاع من القطاعات، هل يمكن بهذا القانون أن نتحدث عن تطوير الدولة من دون قدرة الدولة على الحفاظ على ما تبقى لديها من كوادر جيدة أو كفوءة، أو هل تستطيع لاحقاً الدولة بالقانون نفسه أن تستعيد جزءاً من الكوادر أو أن تجذب كوادر متميزة، أعتقد بأن هذا الكلام غير صحيح وغير ممكن.

وبيَّن أن الجانب التقني هو جانب مهم، وانطلقت في سورية منذ أكثر من عام، والحقيقة منذ أعوام بمراحل مختلفة وبسرعات أيضاً مختلفة عملية أتمتة العمل الحكومي أو ما نسميه التحول الرقمي، وهو موضوع مهم جداً بالنسبة للشفافية، لمكافحة الفساد، لتسهيل الأمور على المواطنين، لزيادة فاعلية العمل في الحكومة، أعتقد بأن هذه من البدائه اليوم، ولكن هناك جانب آخر لموضوع المعلوماتية والقطاع المعلوماتي يجب أن نفكر فيه في إطار السياسات هي أن ننظر إلى هذا القطاع كقطاع استثماري، نحن لم نفكر حتى هذه اللحظة في مجال المعلوماتية كقطاع استثماري، خاصة أن المواد الخام لهذا القطاع هي بالدرجة الأولى العقول الموهوبة، ليس بحاجة لأي مواد أساسية أخرى، وبالتالي لا يمكن حصاره بشكل أو بآخر وهو المستقبل لأجيال حسب ما نرى.

اللامركزية وتطوير المؤسسات

وتابع الرئيس الأسد: اللامركزية تحدثنا فيها كثيراً في سورية، وكان هناك دراسات وحوارات حول نقل الصلاحيات ولكن أعتقد بأن هذا المفهوم أي نقل الصلاحيات هو مفهوم خاطئ لأنه مفهوم جزئي ومجرد، نقل الصلاحيات هو المرحلة الأخيرة من اللامركزية..

وشدد الرئيس الأسد على أن اللامركزية لا تبدأ بتوزيع الصلاحيات على البلديات أو المديريات في المحافظات، تبدأ بتطوير تلك المديريات ومؤسسات الإدارة المحلية لأننا عندما نقوم بنقل الصلاحيات إلى المحيط بعيداً عن المركز إلى باقي المناطق، فإذا كان هناك مشكلة بالإجراءات أساساً أو بالسياسات فنحن ننقل هذه المشكلة إلى بقية المناطق، وبدلاً من أن تكون هذه المشكلة مركزية ومن السهل أن نعالجها مركزياً تتحول إلى مشكلة موزعة مشتتة يصبح من الصعب معالجتها، وإن نقلنا إجراء صحيحاً ليس فيه مشكلة إلى مكان ليس فيه إدارة فنحن نخلق مشكلة في ذلك المكان، فعلينا أن نغير مفهوم اللامركزية إلى مفهوم تطوير المؤسسات أولاً وبعدها نعود إلى فكرة نقل الصلاحيات.

الإصلاح الإداري

وتابع الرئيس الأسد: الإصلاح الإداري أيضاً كسياسة دولة وليس كسياسة وزارة قطعنا به خطوات محددة خلال سبع سنوات ولكن باعتبار أن هذا الموضوع جديد وخبراتنا فيه محدودة فمن الطبيعي أن يكون مملوءاً بالثغرات، وأي خطوة كنا ننتقل بها من مرحلة إلى مرحلة كنت دائماً أفترض بأن أي عمل وهذا بكل القطاعات فيه انتقال من مرحلة إلى مرحلة فهذا يعني بأن الثغرات عادة ما تكون كثيرة، وربما تكون أكثر من الإيجابيات لأن الفكرة لا تتطابق في كثير من الأحيان مع التطبيق.

وقال: لذلك علينا أن نعيد مراجعة هذا المشروع من الأساس، بعد سبع سنوات أين كنا، أين وصلنا، ما هي العثرات، ما هي الأخطاء، ما هي السلبيات، ما هي الأماكن التي يجب أن نغير فيها، ما هي الأماكن التي حولنا فيها المشروع الإداري بدلاً من أن يكون مشروعاً يعطي مرونة أحياناً يقيد، وفي مناطق أخرى يتحول إلى حلقة بيروقراطية، هذا ليس بالمخطط ولكن هذا ما يحصل بالتطبيق... فأين هي المشكلة، نعيد مراجعة المشروع على مستوى الحكومة ويقدم مقترحات ودراسة أين يمكن أن نقوم بالتطوير والتعديل.

الوقوف إلى جانب لبنان

وقال الرئيس الأسد: شاءت الأقدار والظروف أن تبدؤوا عملكم اليوم في ظل الهجمة الشرسة للصهاينة على أشقائنا في لبنان، جرائم بلا حدود من الصعب أن نصفها أو نتحدث عنها، ولكن مع الساعات الأولى لعملكم يجب أن يكون العنوان الأساسي الآن في هذه الساعات وفي تلك الأيام قبل كل العناوين الأخرى كيف يمكن أن نقف مع أشقائنا في لبنان بكل المجالات وبكل القطاعات من دون استثناء ومن دون تردد.

وختم: أتمنى لكم كل التوفيق في مهامكم الجسام. ولكن أنا على ثقة بأننا نستطيع جميعاً كمسؤولين وكمؤسسات بمختلف القطاعات ومهامها الدستورية أن نحقق الكثير للمواطنين وأهلاً وسهلاً بكم وشكراً لكم.

ألف - باء العمل الحكومي الجديد ضمن رؤية موضوعية أساسها الواقعية

خبراء لـ«الاقتصادية»: التغيير الجذري ضرورة حكومية والمواطن البوصلة الحقيقية للعمل

■ بارعة جمعة

«أول خطوة لتسهيل الطريق أمام أي حكومة هو ألا ترفع سقف التوقعات فوق الممكن.. ألا تقدم وعوداً غير قابلة للتنفيذ»، دعوةٌ إصلاحية حملت الكثير من متطلبات العمل وفق منظور العمل الحكومي، كانت محور حديث سيادة الرئيس بشار الأسد للحكومة الجديدة، بعد أدائها اليمين الدستورية أمامه، وإعلان الجاهزية للخوض في غمار المرحلة القادمة، التي لا بُدَّ أن تحمل الكثير من الحلول، لمشكلات كثيرة نشأت بفعل الحكومات المتعاقبة.

حقائق كثيرة أكدها سيادة الرئيس، أشار من خلالها إلى مكامن الضعف والقوة في الأداء، ولاسيما صعوبة الوصول إلى حلول ترْضي المواطن، مقابل إطلاق الوعود فقط، ما يجعل من أي مبادرة حكومية محط خوف من عقبات جديدة، قد تنشأ بفعل تراكمات التقصير في الأداء، داعياً الفريق الحكومي الجديد إلى مواجهة ثقافة رفض التغيير، التي أنتجت واقعنا الحالي، ضمن مبررات القوانين والسياسات، التي تناولها الخبراء اليوم، ضمن أفق التحليل المنطقي لما ستحمله الأيام القادمة لنا.

نهوض اقتصادي

ركائز أساسية لعملية النهوض يضعها السيد الرئيس، بعدما أثبتت التجربة لعقود مضت بأن الإجراءات الترقيعية لم تعد تنفع مع ملفات اقتصادية معقدة وشائكة، من هنا انطلقت الدكتورة لمياء عاصي (وزيرة سابقة)، في تحليلها لـ«الاقتصادية» لما تناوله السيد الرئيس من إشارات إلى خطوط عمل مستقبلية كان على رأسها ضرورة إعادة الثقة بين المواطن والحكومة، الذي لا بد أن تكون مرجعيته الأساسية للتصريحات والوعود الحكومية هو البيان الوزاري، الذي عُرف بدوره في نقل الواقع كما هو، أي من حيث المعوقات أو الإمكانات المتاحة، إلا أنه ولوقت طويل مضى، شكل البيان الوزاري لائحة أمنيات وورقة بروتوكولية لا أكثر برأي د. عاصي، يتم تقديمها لمجلس الشعب، مؤكدةً أهمية ربط الوعود الحكومية به كخطوة رئيسية لترميم الثقة.

كما حدّد الخطاب الموجه للحكومة الجديدة خطوات عدة، تهدف لتحقيق الانسجام بين المفاهيم والسياسات المبنية على هذه المفاهيم، لكونه الضامن من عدم الوقوع في التناقض، ولاسيما في المجال الاقتصادي، الذي يتطلب المزيد من الوضوح والشفافية في العمل الحكومي برأي د. عاصي، مؤكدةً ضرورة قبول مبدأ التغيير، المحرك الأساس والدافع لعملية الإصلاح، والهدف يكمن في أن التغيير هو السبيل الوحيد للنهوض الاقتصادي، وأي محاولة لتأخيره سيزيد من تكلفة الإصلاح.

د. لمياء عاصي

د. رشا سيروب

البيان الحكومي فرصة ذهبية للحكومة لتعيد الثقة مع مواطنها

المستوى المؤسساتي

ليس بإمكان أحد إنكار واقع عمل المؤسسات لدينا، التي باتت السمة الغالبة لها بين المؤسسات هو التشابك في المهام والصلاحيات، نوع من الواقعية في الطرح والتحليل حملتها د. عاصي في شرح منها لسبل تصحيح البُنى المؤسساتية، التي تحتاج إلى الكثير من بذل الجهود في إعادة دراسة واقعها البنيوي، إذ أن البداية لكل مؤسسة من وظائفها ومهامها والعلاقات فيما بينها وارتباطاتها، إضافة إلى العوامل التي تحقق التنسيق فيما بينها، تمهيداً لإزالة التشابك فيما بينها، الذي بدوره يعمل كقوة معاكسة لرفع كفاءتها.

هنا تبدو لنا أهمية مبدأ صناعة القرار، الذي وإن تم لا بد أن تبنى آليته على المشاركة فيما بين الجهات المختلفة المُنخرطة في صنع القرار والجهات المستفيدة منه، وهو ما يتطلب برأي د. عاصي حواراً فاعلاً ودائماً بين الحكومة كمؤسسات، وبين المؤسسات الأهلية وقوى المجتمع متعددة الأطراف والمستويات، بصفته السبيل الوحيد لإحراز النهوض الاقتصادي الملموس.

دعم الإنتاج

لطالما كانت سورية المورد الأول لمتطلبات عمل أي مؤسسة، ولاسيما الصناعية منها، بالاعتماد على الموارد الذاتية لا الاستثمارات الأجنبية، إشارة إلى ضرورة الاعتماد على الذات أرسلها سيادة الرئيس بشار الأسد معلناً بكل وضوح، أنه وبالنظر إلى التجارب السابقة، نجد أن التعويل عليها غير مجدٍ وغير فعال، لتبدو عملية البناء وتحقيق النهوض الاقتصادي قائمة على مواردنا الوطنية برأي د. عاصي، وهو ما يحتم على الحكومة العمل بكل طاقاتها وبكفاءة عالية لاستثمار الموارد المحلية الراهنة، ومن ثم البحث عن موارد كامنة لتطويرها مستقبلاً.

هي غايةٌ اقتصادية تحمل مفهوم الاتجاه نحو اللامركزية الإدارية والاقتصادية، الذي لطالما شكل البوصلة في عمل المجالس المحلية ضمن البلدات والقرى، كما يعتبر مدخلاً قوياً لتحقيق التنمية الشاملة بمشاركة المجتمعات المحلية برأي عاصي، مبينة تأكيد السيد الرئيس سابقاً على هذا الدور الاقتصادي في كلمته السابقة أمام مجلس الشعب، بشرحه عدم توافق مبدأ المركزية الشديدة مع موضوع المشاريع الصغيرة والصغيرة جداً.

توجيه البوصلة

معانٍ كثيرة، ترسم مسارات عديدة، طرحها السيد الرئيس خلال الاجتماع التوجيهي مع الوزارة الجديدة، ويمكن أن نميز من خلالها ثلاثة محاور رئيسية، بهذا التوصيف الدقيق لتفاصيل الخطاب، افتتحت الباحثة الاقتصادية والدكتورة في كلية الاقتصاد رشا سيروب في توصيفها لما ينبغي العمل به ضمن منظور الحكومة الجديدة، عبر الإشارة إلى مكامن الخلل في المرحلة السابقة، التي برزت في أفق الإصلاح ضمن اتجاهين، الأول: أن يتم اعتبار المواطن أولوية الفريق الحكومي بمختلف مستوياته ومؤسساته، ليس فقط عند صياغة السياسات، وإنما في لغة خطابه مع المواطن، فلا يمكن للحكومة أن تنجح في تحقيق هدفها الأول بتخفيف وطأة الظروف عن المواطن، في ظل إطلاق وعود غير قابلة للتنفيذ برأي د. سيروب، فالنتيجة هنا هي أن الآمال ترتفع لقاء المزيد من الإحباط.

من هنا تبدو أهمية أن تكون الحكومة حريصة عند إعلان البيان الوزاري، وكذلك التصريحات في السياسات المعلنة، فهي مرجعية المواطن، وهو ما يتطلب أن تكون الحكومة الراهنة حكومة واقع لا حكومة آمال، فضلاً عن التعامل بشفافية مع المواطن، من خلال شرح السياسات بشكل واضح وشرح النتائج المتوقعة سلباً أو إيجاباً، وبيان إمكانية حل المشكلات سواء أكان كاملاً أو جزئياً أو عدم إمكانية حل مشكلة ما على حد تعبيرها.

أما الاتجاه الآخر فيتعلق بعدم نجاعة السياسات السابقة، بسبب آليات اتخاذ القرار في مجلس الوزراء والبنى الإدارية المتشابكة وتداخل الصلاحيات وفق رؤية د. سيروب، هنا تبدو الضرورة في تعديل آليات اتخاذ القرار من قبل الحكومة المقبلة، من حيث التخطيط وأدوات التنفيذ والأخذ بعين الاعتبار التداخلات عبر السياسات القطاعية قبل صياغة أي قرار، وأن يتم التنسيق بين المؤسسات عبر السياسات وليس الأشخاص، داعية إلى ضرورة إدراك الحكومة أن تكون هذه السياسات سياسات تغيير وليست سياسات ترقيع كما كان يتم في السابق.

رؤية واقعية

تنطلق هذه الرؤية من حقيقة مفادها أن إمكانيات سورية محدودة، لكن تكمن الإشكالية الحقيقية ليس في محدوديتها، بل في إدارتها، وفي هذا إشارة واضحة إلى ضرورة أن تركز السياسات المستقبلية في كيفية الاستغلال الأمثل لهذه الموارد سواء المادية أم البشرية وفق توصيف د. رشا سيروب لـ«الاقتصادية»، وعدم وضع اللوم على محدودية الموارد، وعدم التعويل على الانفتاح السياسي في جذب الاستثمارات الأجنبية، الذي يحمل إشارة أخرى واضحة بأن إنقاذ الاقتصاد السوري وتنميته لن يكونا إلا باستثمارات وجهود محلية، ما يحمل الحكومة مسؤولية إعادة صياغة سياساتها بما يمكن من تنمية القطاع الخاص المحلي وإصلاح القطاع العام الاقتصادي، وتهيئة البيئة المناسبة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

النهوض بالقطاع العام

وبطبيعة الحال، لن يتم ذلك من دون إعطاء الإصلاح الإداري حيزاً مهماً في البيان الوزاري للحكومة الجديدة، هنا تعود الباحثة الاقتصادية د. رشا سيروب لتأكيد ما يجب تقديمه وفعله بأن واحد، لتطوير القطاع العام الاقتصادي، الذي لا بد أن يشمل إعادة النظر في قانون العاملين الأساسي ومن ثم تعديله، بحيث يواكب التغيرات في بيئة الأعمال والتمايز بين القطاعات، وهو ما يمكن قراءته، بأنه علينا إعادة تفعيل قانون الخدمة العامة الذي طُرح منذ مدة ولم يبصر النور حتى اليوم، على الرغم من الاجتماعات والملتقيات والندوات والورشات التي تولت مهمة طرحه.

يلي ذلك، تمكين المديريات في المحافظات ومؤسسات الإدارة المحلية كخطوة أولى قبل عملية نقل الصلاحيات، وهو ما يمكن أن نفهمه بتأهيل الأرضية الإدارية والمؤسساتية، ليصار بعدها إلى تطبيق اللامركزية بأقل المشكلات الممكنة، ما يعني وفق رؤية د. سيروب أن عملية الإصلاح الإداري هي سياسة دولة، وهي مسؤولية الجميع وليس فقط وزارة التنمية الإدارية، وهذا يتطلب التنسيق بين جميع الوزارات والمؤسسات لإنجاز هذه العملية وتجاوز الثغرات السابقة، واصفة البيان الوزاري للحكومة الجديدة بالفرصة الذهبية لإعادة بناء الثقة مع الشعب، التي لا بد أن يقترن نجاحها بالاعتماد على قدرتها في تحقيق وعودها للشعب، وهو ما يفرض أن يكون البيان الوزاري واضحاً ومحدداً مرتكزاً على أسس علمية وواقعية في تحديد الأهداف ورسم السياسات، من دون إغفال تضمين آليات فعالة للمتابعة وتقييم الأداء والمساءلة، وهو ما يعكس مدى جدية الحكومة في الإصلاح والتغيير خلال السنوات الأربع المقبلة.

مؤشرات إيجابية

إن التزام النقاط السابقة وإحداث تغيير كبير يشمل النهج الاقتصادي والنظام الإداري، هو بمنزلة المؤشر إلى ولادة ذهنية مختلفة، تمكن الحكومة من القيام بعملية الإصلاح الاقتصادي الشاقة، هو ما عبرت عنه د. لمياء عاصي في حديثها لـ«الاقتصادية» عن النتائج المرجوة من التغيير، التي ستكون أولى الأولويات للحكومة في تطوير الموارد المادية والبشرية، من خلال معالجة ملفات شائكة بقيت من دون معالجة لعقود طويلة، وهو ما تسبب بخسائر ضخمة في الاقتصاد السوري، وأهم هذه الملفات معالجة وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة أو ما يطلق عليه القطاع العام الاقتصادي، وإعادة دراسة أملاك الدولة المبعثرة باتجاه استثمارها بالشكل الأفضل وإنهاء التعديات عليها، ولعل من أكثر الملفات الساخنة والملحة اليوم برأي د. عاصي هو كسر العلاقة بين ضعف الاستهلاك بسبب تدني القدرة الشرائية والدوران في دوامة العجز والتضخم، إضافة إلى الحفاظ على جدوى الإنتاج المحلي ودعمه وتشجيعه.

وفي الخلاصة، لا بد من التذكير بأن رفع الإيرادات العامة من خلال معالجة الملفات السابقة، يمكن الدولة من زيادة الإنفاق العام، وبالتالي إعطاء جرعة انتعاش للاقتصاد ورفع جودة التعليم والخدمات الصحية وتمكين الناس من الوصول إليهما بشكل أفضل، يليه العمل على سياسة اقتصادية متوازنة تضمن انخفاض مؤشر البطالة وارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي وضمان التوازن بين مستوى التنمية في المحافظات، إلى جانب تنمية وتطوير شبكة الحماية الاجتماعية وتوزيع الدعم أيا كان شكله لحماية الفئات الفقيرة والأقل دخلاً من الفقر والمرض.

الإصلاح الإداري.. إصلاح من جديد

كفاءاتنا الإدارية أغلبها هاجرت ومن بقي منها محارب

فرض التخصص الإداري كمهنة والكفاءة والجدارة الإدارية على المديرين المتخصصين

■ غزل إبراهيم

د. سامر المصطفى

د. زكوان قريط

مرتكزات عديدة لعمل الحكومة الجديدة حددها السيد الرئيس بشار الأسد خلال لقائه مع الوزراء الجدد، وعلى رأسها تصحيح الخلل في المنظومة الإدارية والاقتصادية، والتي اعتبرها السيد الرئيس ألف باء الواقعية.

ولمعالجة هذا الخلل يجب تغيير السياسات الاقتصادية والإدارية بالاعتماد على الإدارة كمهنة وتخصص في مفاصل المؤسسات، في ظل الحاجة للعمل الجاد بعد كل التخريب والدمار الذي حصل في سورية، بعيداً عن التنظير والمزايدات والمحسوبيات.

كما يجب أن يلاقي موضوع مهنية الإدارة وتخصصاتها الإدارية وشروطها في المؤسسات، انتباهاً واهتماماً من المسؤولين وأصحاب القرار، بحيث يصبح التخصص الإداري والكفاءة والجدارة الإدارية للمديرين المتخصصين في الإدارة المعيار الذي يتم على أساسه اختيار القيادات الإدارية القادرة على استيعاب التقنيات المتطورة والفن الإداري الحديث في مختلف مفاصل الدولة ومختلف المستويات الإدارية (-الإدارة العليا- الإدارة الوسطى – الإدارة الدنيا التنفيذية).

الإدارة محرك التطور والنمو

يشهد العالم الآن تغيرات جذرية، سريعة ومتتابعة، وأصبح تقدم الشعوب وتطورها الحضاري لا يتم بمجرد توافر الثروات أو استيراد أحدث الأجهزة والتقنيات، بقدر ما يعود إلى الإدارة العلمية والكفؤة القادرة على حسن استثمار واستغلال هذه الثروات والتجهيزات التقنية بالشكل الأمثل، فهناك شعوب ومجتمعات لا تملك إلا موارد نادرة ومحددة، لكنها تمكنت بفضل الإدارة من تحقيق وتائر نمو عالية، وارتقت إلى أعلى درجات سلم التطوير والحضارة، وإن خير مثال عليها اليابان وهولندا وسويسرا وماليزيا وغيرها، ويكفي دلالة على أهمية الإدارة ودورها في عملية التنمية المستدامة ما قاله مدير إحدى كبريات الشركات الأميركية، «... خذوا منّا كل أموالنا وتجهيزاتنا وممتلكاتنا، واتركوا لنا إدارتنا، سنعيد كل ذلك خلال بضع سنوات»، حسب الأستاذ الدكتور في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق سامر المصطفى.

سورية تخرّج آلاف الإداريين للخارج

الإدارة علم وفن بأن واحد، وليست استعراضاً لبطولات شخصية وفردية أو ركوباً للسيارات الحديثة أو للتباهي بالتكنولوجيا أو استخدام السكرتيرات الجميلات، وعلينا أن نؤسس الإدارة في سورية على العلم والتخصص والمهنية، وإعادة بناء جسم المنظمة، وإعادة إحياء بيئة المنظمة، وإعادة تجديد (بعث) روح المنظمة.

التعامل مع الإدارة كمهنة

ويفرض هذا على القيادة السياسية والجهات المختصة وأصحاب القرار فرض الإدارة كمهنة وتخصص بعد الفشل الكبير في الإدارة للمؤسسات العامة والخاصة من غير المختصين في الإدارة.

إنشاء لجان مؤقتة لدراسة عيوب الإدارة وهيئات فنية دائمة متخصصة في التنظيم الإداري

الإدارات الكفؤة محاربة

ولهذا تتنافس الدول المتقدمة وشركاتها المختلفة فيما بينها وتتسابق لتقديم أفضل الإغراءات المادية والمعنوية لاجتذاب أصحاب المهارات والكفاءات الإدارية المتميزة، وتدفع لهم ما يريدون في حين نجد في سورية يتم السعي والتسابق في ابتكار أفضل الأساليب للتضييق على أصحاب التخصصات الإدارية والمهارات والكفاءات الإدارية ووضع العراقيل والصعوبات أمامهم لتهميشهم وإخراجهم من دائرة الضوء والمنافسة أو وضعهم في الأماكن غير المناسبة لهم.

إذ يتم الاعتماد على تخصصات بعيدة عن تخصص الإدارة وعلمها ومضمونها (الإدارة بالتجريب) في مواقع القيادية الإدارية كافة يؤكد المصطفى.

التحول في إدارة المنظمات ضرورة ملحة

الإدارة اليوم علم وفن للوظائف الإدارية ومهنة ولغة أجنبية وحاسوب وبريد إلكتروني وإنترنت وخبرة اختصاص إداري بحت بوظائف الإدارة (تخطيط وتنظيم وتنسيق وقيادة ورقابة) وهذا يفرض التحول الناجح في إدارة المنظمات كضرورة ملحة وحتمية، ومن دونها لا يمكن النجاح بعمليات التطوير الإداري الحديث في سورية.

ويشمل التحول الناجح للمنظمات إعادة تصميم كروموسومات المنظمة البيولوجية (الأنظمة) وجينات تلك الأنظمة (الإدارة) في وقت واحد، وإن اختلفت سرعات الإعادة، وهذا يتطلب العمل على أن يتم التصميم في أربع نقاط متناغمة ومتكاملة ومترابطة وهي إعادة تشكيل عقل المنظمة، وإعادة بناء جسم المنظمة، وإعادة إحياء بيئة المنظمة، وإعادة تجديد (بعث) روح المنظمة.

كما تحتاج وفق رؤية المصطفى إلى ترخيص مزاولة مهنة مثل مهنة الطب والصيدلة والهندسة، وأن تشكل لها جمعية لـلإدارة تحدد شروط وأخلاقيات مزاولة مهنة الإدارة، وخاصة أن الإدارة المتخصصة والمؤهلة هي العمود الفقري لإعادة إعمار سورية بشكل فعال.

إستراتيجيات التولي والتخلي

وعلى القيادة الإداريـة في المؤسسات السورية اعتماد إستراتيجية التولي والتخلي وهما ليسا بضدين يتنازعان سيادة فكر المنظمة، بل هما خطان متوازيان تعبر فوقهما قاطرة النمو والتطور. فإذا تخلت المنظمة عن أحدهما أو غلبته على الآخر خاصمها النجاح. وليس التولي والتخلي برنامجاً للتغيير، بل وصف للقوى المؤثرة في التغيير مع شرح لكيفية التفاعل بينها والأسلوب الصحيح للتحكم أو التكيف مع هذه القوى، بحيث يحقق التغيير نتائجه المستهدفة.

فالتولي هو التحديد الدقيق للخطوط العامة والأطر الإستراتيجية لعمل المنظمة، حيث يستلزم التحول أن تكون المنظمة صارمة حيال الأهداف، وأن تحدد اختصاصات العاملين على وجه الدقة، بحيث تتولى الإدارة مسؤوليتها الإستراتيجية، ويتولى العاملون تحقيق الأهداف المنوطة بهم، أما التخلي فهو تأهيل العاملين وحثهم على التصرف الفعال بحيث تتخلى الإدارة عن الاهتمام بالتفاصيل من خلال التمكين الإداري، والتمكين المهاري.

التركيز على مهنية الإدارة

وعلينا أن ندرك أننا على أعتاب تحول اقتصادي كبير في العالم، يضع عبئاً كبيراً على قادة منظماتنا المنوط بهم قيادة التغيير المطلوب، الذين يجب أن تتوافر فيهم مهارات وقدرات متميزة لم تكن تتوافر لدى أقرانهم فيما سبق، ومنها القدرة على إدارة تكنولوجيا المعلومات، والتعامل مع الهياكل التنظيمية الجديدة، ومع نوعية جديدة من العاملين.

والتحول من الاعتماد على المهنيين والموظفين إلى الاعتماد على التجاريين والإداريين المبدعين، فالتحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعلومات والذكاء الاصطناعي لن يكون الأول، ومن دون شك لن يكون الأخير.

فـالإدارة مهنة تشمل جميع النشاطات الإنسانية في المؤسسات وهي تقف خلف كل نشاط أو إنتاج أو خدمة في الأسرة – المدرسة – المصنع – الجامعة – المؤسسة –وغيرها. وهي السبب في النجاح أو الفشل والأساس في تحقيق التفوق والتقدم في تحسين استخدام الموارد المتاحة لها.

وهناك عناصر إنتاج داخل كل منظمة أو مؤسسة أو شركة (قوى بشرية – عمال مواد – معدات – مبانٍ –.....) هذه العناصر لا تعمل وحدها، بل تحتاج إلى إدارة متخصصة بالعلم والفن هي التي تجمع وتفاعل بين هذه العناصر لتحقيق الإنتاج والأهداف بأقل تكلفة وأقصر وقت.

ووجـود مستويات لـلإدارة ومتطلبات لها من المهنية والتخصص (الإدارة العليا- الإدارة الوسطى- الإدارة الدنيا التنفيذية) والشروط بأخلاقيات الإدارة وأسلوب عملها.

فـالإداري المتخصص يستطيع أن يقوم بجميع وظائف الإدارة بغض النظر عن المستوى الإداري الذي يشغله ومجاله، ولا توجد دول متقدمة ودول متخلفة بل توجد إدارات متقدمة وأخرى متخلفة يؤكد المصطفى.

ما وسائل الإصلاح الإداري؟

يمكن حصر الوسائل التي يمكن أن تلجأ إليها الدول لتحقيق الإصلاح الإداري في العصر الحديث في ثلاث وسائل رئيسية، وهي إنشاء لجان مؤقتة لدراسة عيوب الجهاز الإداري واقتراح وسائل إصلاحه، والاستعانة بالخبراء الأجانب ولفترة محدودة، وإنشاء هيئات فنية دائماً متخصصة في مسائل التنظيم الإداري، وفقاً للأستاذ في قسم إدارة الأعمال في كلية الاقتصاد في جامعة دمشق زكوان قريط.

رسم سياسة عامة للدولة

غير أنه من الثابت أيضاً أن التنظيم العلمي للجهاز الإداري في الدولة يعتمد في تحقيق أهدافه على دعامتين أساسيتين، وهما:

رسم سياسة عامة سليمة للدولة وتشمل جميع نواحي الحياة في المجتمع وبصفة خاصة الناحية الإدارية، ومن ثم يتبعها رسم سياسات اقتصادية شمولية وإستراتيجية (تحديد الهوية الاقتصادية) لفترات مستقبلية طويلة الأمد مع وضع خطط تنفيذية قابلة للتطبيق ووضع خطط بديلة خيار ثانٍ.

ويمكن تحقيق ذلك عن طريق تنظيم سلطة القيادة في الدولة تنظيماً علمياً سليماً، يكفل حسن قيام هذه السلطة بوظائفها على أكمل وجه.

الموظفون الأكفاء

أما الخطوة الأساسية الثانية في سبيل تحقيق الإصلاح الإداري فهي توفر الموظفين الصالحين لتولي وظائف الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في نطاق سلطة القيادة والسلطات الإدارية، وتحقيق هذا الهدف يتطلب اتخاذ إجراءين أساسيين وهما إعداد الموظفين الذين يعهد إليهم بتولي وظائف القيادة الإدارية إعداداً خاصاً يضمن تأهيلهم لتولي هذه الوظائف بكفاءة وجدية، والثاني هو تدريب الموظفين الذين يعهد إليهم بوظائف الإدارة التنفيذية وفقاً لإحداث وسائل التدريب العلمية المعروفة في الوقت الحاضر بغية ضمان تأهيلهم للقيام بأعباء وظائفهم على أحسن وجه، وهذا ما ركزت عليه وزارة التنمية الإدارية، وعملت عليه طوال الأعوام السابقة.

وكل ذلك سيقود إلى إحداث التغيير السريع الذي تحدث عنه السيد الرئيس وعدم التأخير، لأنه سيوقف عملية الإصلاح، وتصبح شبه مستحيلة.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٧/ ٢٩ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

الصناعات الغذائية.. تراجع وتحديات

عدم وجود سياسات زراعية وخطط انتاجية واستثمارية

صناعيون لـ«الاقتصادية»: لدينا ١٤ معملاً للصناعات الغذائية والفرق في أسعار مواد التغليف يصل لـ ٧٠ بالمئة بين سورية ودول أخرى

■ بارعة جمعة

النجاح لا يُقاس بعدد الهكتارات المستثمرة لزراعة القمح، ولا حتى بكمية الإنتاج العام من الطحين!!.. وإنما بمردود الإنتاج الزراعي للقمح من الهكتار الواحد، ومن مردود الإنتاج الصناعي للطحين من المادة الأولية، والنسب المعيارية العلمية، هي حالةٌ من التكامل، تحملها ثقافة العمل في ميادين الاقتصاد كلها، كيف إن تعلق الأمر بصناعتنا المحلية، ولاسيما الغذائية منها!!

فاليوم ونحن البلد الزراعي الذي مازال ٦٠ بالمئة من مواطنيه يعملون في الزراعة، نجد أن منتجاتنا من الزراعة المحلية هي الأغلى وبأسعار فاحشة وخيالية، والسبب عدم وجود سياسات زراعية وآليات وبرامج وخطط إنتاجية واستثمارية، ناهيك عن ارتفاع كلفة المادة الأولية التي باتت بأغلبيتها مستوردة، مع صعوبة تأمينها أيضاً، ما جعل من سوقنا المحلية حجةً لارتفاع الأسعار وغياب المنافسة.

حالةٌ من التراجع يشهدها واقع الصناعات الغذائية، أكدها صناعيو مدينة حلب، ممن مازالوا متمسكين بالعمل رغم الصعوبات التي كانت محور حديثهم مع «الاقتصادية» اليوم.

قيود العمل

من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حيوية تجارياً وتشغيلاً وتشابكاً مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أنه المسؤول عن إعداد المنتجات الغذائية المختلفة ونقلها وتجهيزها للاستهلاك، من هنا تبدو أهمية قطاع الصناعات الغذائية، الذي ما زال يحمل هوية مدينة حلب الصناعية، التي واجهت منذ بدء الحرب على سورية تحديات كبيرة، هددت صناعتها بشكل ملحوظ وفق رواية رئيس لجنة الغذائيات بغرفة صناعة حلب أسامة عجوم لـ«الاقتصادية»، مرجعاً الأمر لأسباب كثيرة، داعياً إلى النظر في واقع صناعة الشوكولا والبسكويت مثلاً، التي شكلت أساس الصناعات الغذائية لاسيما في الأسواق الداخلية، لكونها تُحاكي فئة الصغار (صناعة السعادة)، إلا أنها وبفعل الحرب وخروج أغلب المعامل والورشات عن الخدمة انحصرت وانتقلت إلى مدن أخرى، مع انحسار عدد العاملين بها أيضاً ضمن ظروف عمل صعبة.

حالةٌ من التراجع بالعمل أفرزت صعوبة أخرى في التصدير، تعود وفق رؤية عجوم لغلاء أجور الشحن إلى جانب كُلف الإنتاج، تبعاً لارتفاع سعر الكهرباء في المدينة الصناعية وارتفاع وندرة المشتقات النفطية من جهة أخرى، ما أدى إلى انحسار كبير بكمية وجودة الصناعات الغذائية المُصدرة إلى دول الجوار، لتبدو فكرة الحصول على الأقمشة البلدية للدولة فقط، ممثلةً بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، السبب وراء تأثر صناعة المعجنات والبسكويت بشكل كبير، لا يرافقها من صعوبات بالحصول على الأقمشة المستوردة، بعد نشوب الحرب الروسية الأوكرانية، ولكون بعض أنواع الصناعات الغذائية تعتمد على القمح القاسي الذي لا يتوافر منه المستورد إلا من أماكن بعيدة جدا، وهو أساس للحلويات والمعكرونة والبرغل حسب حديث عجوم.

أدت هذه العوامل مُجتمعةً إلى التراجع الحاد في قطاع الصناعات الغذائية، لتبقى احتمالية الحد من تأثير قانون قيصر مع توافر المشتقات النفطية والطاقة، إضافة للإصلاحات المالية والمصرفية الحل الأمثل في حال رغبنا بتنشيط هذا القطاع وفق رؤية رئيس لجنة الغذائيات بغرفة صناعة حلب، لاسيما أن الأسواق الخارجية تثق بالمنتجات السورية الغذائية.

الصناعي أسامة عجوم

الصناعي صالح محمد صالح

الصناعي أنس سرميني

وتيرة العمل ومُتطلبات الجودة

واقع ليس بالجديد تواجهه الصناعات الغذائية، ضمن حيثيات اقتصادنا الوطني، كما أنه نتيجة تراكمات لسنوات عمل واجهت الكثير من المتاعب والصعوبات، وظروفاً اقتصادية صعبة، عكست تراجعاً في تأمين المادة الأولية لها، القائمة على الزراعة، لتبدو محنة الصناعات القائمة على القمح، (المعكرونة الشعيرية، البرغل، والسميد)، الأكثر إلحاحاً في إيجاد حلول لها وفق رؤية الصناعي صالح محمد الصالح من حلب، واصفاً تراجع عقبة زراعة القمح وصعوبة تأمين نوع القمح المناسب لصناعته، التي لا يمكن أن يقوم لها قائمة بعيداً عن القمح القاسي، الذي بات أشبه بالعملة النادرة في يومنا هذا.

كما أن تأمين كميات كافية من هذا النوع ليس بالأمر السهل لدى أصحاب المعامل، وخاصة إنه بات حكرا على مؤسسات الدولة فقط، أي السورية للتجارة التي تستقدمه من السورية للحبوب حسب تأكيدات الصالح لـ «الاقتصادية»، مؤكداً تلقي هذه المؤسسات طلبات عدة من صناعيي حلب بغية تزويدهم بالقمح، إلا أنه لم يتم الرد أو الاستجابة لهم، ليبدو الحل البديل لهم الحبوب المغربلة، عبر تأمينها من مطاحن الدولة، التي تعرض جزء كبير منها للتلف، ومن ثم استثمار الكمية الباقية، لتبدو كمية الـ١٠٠طن منها تعادل ٧٥ بالمئة نسبة علف و٢٥ بالمئة يتم استخدامها للصناعات الغذائية، نظراً لصعوبة توفير المادة الأولية، شارحاً السبب وراء مسألة الاستمرارية بالعمل ضمن هذه الصعوبات، من باب الحفاظ على القوة العاملة، التي باتت نادرة أيضا، نتيجة الهجرة، عدا عن غياب فئة العمال من أعمار ٢٥ إلى ٣٥ سنة، وهنا بتنا نفتقد سن العطاء لليد العاملة، ناهيك عن اعتماد العنصر النسائي للقيام بهذه الأعمال.

مصاعب أنتجت تراجعا في العمل لحدود ١٠ بالمئة من الطاقة الإنتاجية للمعمل وبمعدل وردية واحدة يومياً وأحياناً يمر اليوم من دون عمل وفق الصالح، والسبب يكمن في صعوبة تأمين المادة التي من الواجب تزويد المعمل بها بحدود ٢٠٠ طن يوميا من القمح القاسي، إلا أن ما يتم عرضه ضمن مزادات الأقماح المغربلة في درعا والحسكة، بات الملجأ لأصحاب المعامل والصناعيين، في وقت لا تزال فكرة المقايضة بين الدولة والصناعيين من نوع قمح طري بمعدل ١٢٠٠ طن مقابل ١٠٠٠ طن تمنحه الدولة للصناعي وهو رهن الانتظار، من دون تفعيله على أرض الواقع، ما أثر سلبا في جودة المنتج، الذي غدا رهن توفر المادة الأولية، التي باتت مكلفة وتعكس ارتفاعاً بالكلفة جعل من المنتج المحلي لصناعة المعكرونة خارج إطار المنافسة للخارج نتيجة ضعف التصدير، إضافة لعدم كفايته بتغطية حاجة السوق المحلية أيضا، فغدا العرض يفوق الطلب، على الرغم من توزع معامل صناعة المعكرونة بمعدل ١٤ معملاً بينهم ٥ منشآت لإنتاج البرغل في مدينة الشيخ نجار بحلب و٣ خارجها، إضافة إلى ٣ معامل سميد داخل المدينة الصناعية و٣ خارجها أيضاً، مع كثرة العمل بمجال صناعة المعكرونة والشعيرية بحدود ٤ إلى ٥ مصانع بمدينة حلب ومثلها بدمشق، ليبدو الطلب المتزايد على السميد في فصل الشتاء بمعدلات أكبر.

حالةٌ من التراجع تطغى على متطلبات عمل الصناعات الغذائية، جعلت من ضرورة دعمها أمراً واجباً برأي الصناعي صالح محمد الصالح من حلب، كيف وهي القادرة على دعم وتشغيل نحو ٢٠٠ أسرة بكل معمل، ما يعكس قوة شرائية ودعما للمنتج المحلي ورواجا له في الداخل، هنا تبدو تأكيدات الصناعيين بقبولهم معدل ربح ٥ بالمئة لقاء ارتفاع الطاقة الإنتاجية للمعامل، التي لا تزال تحتفظ بخبراتها المحلية لاسيما في صيانة الآلات وتصنيعها محلياً أيضاً، لتبدو مبادرات السورية للتجارة غير مكتملة حتى اليوم، على الرغم من توقيعها عقوداً لمدة عام مع أصحاب المنشآت الصناعية والمعامل في مدينة حلب، ضمن شروط عمل واضحة أي بمعدل ١٠٠ طن قمح للمعمل يقابله حصة سورية للتجارة منهم ٧٥ طناً من البرغل، وهامش ربح يتم تحديده من قبلها، وهو ما لم يحصل حتى اليوم.

عقبات توافر المادة الأولية وتراجع الزراعة المحلية

تمويل مشروط

لم ينكر أحد من صناعيي مدينة حلب ضرورة دعم المادة الأولية لصناعاتهم، ليأتي حديث الصناعي أنس سرميني من حلب عن آلية التمويل، مكملاً لما وصفوه بصعوبات تشغيلية، ولاسيما أن صناعته في مجال السكاكر لم يسمح قانون الاستيراد باستيرادها كمنتج بل كمادة خام، وهو ما يلجأ إليه سرميني وفق حديثه لـ«الاقتصادية» لقلة وجود المادة الأولية في سورية والتي يتم استيرادها بسعر عالٍ، إلى جانب اعتماده بشكل محدود على معمل موجود في مدينة حمص حيث تأمين مادته الأولية يقارب السعر للحالتين (المستورد والمحلي) وبالتالي الكلفة ذاتها.

هنا لا ترتبط الكلفة بالمادة الأولية فحسب، بل تتعدى ذلك إلى شركات الصرافة التي في حال أراد الصناعي استيراد مواد أولية من الخارج يقوم بشراء بضاعته من الخارج بتمويل منها، إلا أن الحلقة طويلة وقد تستغرق ما بين ٥ إلى ٦ أشهر وفق سرميني، ما يضطر الشركات لرفع نسبة الربح ومن ثم يعوض التاجر هذا الارتفاع الذي يصل مثلاً إلى ٢٠ بالمئة برفع سعر المنتج، ما يفرض تقديم تسهيلات على استيراد المواد الأولية.

سياسة تمويلية أنتجت تراجعا في قدرة المنتج السوري على المنافسة في الدول الأخرى، نتيجة ارتفاع كلفته وسعره، على الرغم من تغطيته السوق المحلية والدليل بأن العرض يزيد على الطلب ضمن صناعته، وبروز المنافسة الشديدة في مجال الصناعات الغذائية.

تكاليف إضافية

«سعر الكهرباء أي حوامل الطاقة والفيول»، الذي تم رفع سعره بحدود ٣ مرات، هو من ضمن الصعوبات الأكثر إلحاحاً بالنظر إليها برأي الصناعي أنس سرميني، لعلاقتها المباشرة بتخفيف كلفة المنتج السوري محليا، ليتم بيعه بعدها بسعر جيد، مطالباً بتسهيل إدخال المواد الأولية إلى السوق المحلية، مبدياً استغرابه أيضاً من ارتفاع مواد التغليف مثل ورق «السولفان»، الذي يعد حاجة ضرورية لكافة المعامل، الذي يباع بسعر٤٥٠٠٠ ليرة في دول الخارج في حين في سورية يباع بسعر٧٠٠٠٠ ليرة سورية، متسائلاً ما السبب وراء هذا التفاوت الذي يصل نسبة ٧٠ بالمئة؟

وفي إشارة منه لدعم الصناعات الغذائية في سورية، بين سرميني دور المعارض بدعمها لدرجة معينة، مع التنويه بالاستعانة بالخبراء من الداخل، ومن بينهم طلاب التعليم المهني ممن يتم الاستعانة بهم لحل المشاكل، من خلال تنظيمهم بمجموعات معينة للقيام بأداء مهام مختلفة.

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير: وضاح عبد ربه
المشرف العام: عبد الفتاح العوض
مدير التحرير: هني الحمدان
المدير الفني: لارا عبد الكريم توما
المدير المسؤول: نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

فرنسَبنك سورية
HARAM PYRAMID TRANSFER
شركة هرم بيراميد للحوالات المالية ش.ذ.م.م
بالتعاون مع فرنسَبنك سورية
حوالتك صارت فورية
عبر مراكز هرم بيراميد من حسابك
بـ فرنسَبنك سورية
011-9535 011-2076

الوصفة الناجحة للتصدير..

أفكار اقتصاديين سوريين حول أهم متطلبات نجاح تصدير المنتجات السورية

اقتصاديون يقدمون حلولاً إسعافية تحسن من زيادة الترويج للمنتجات السورية

تحسين بيئة الأعمال والتجارة وتحديث القوانين المتعلقة بالتصدير والاستيراد

■ أمير حقوق

لاشك أن المنتج السوري تراجعت قدرة وصوله للأسواق الخارجية العربية والعالمية، وهذا ما يمكن تحميله للحرب السورية التي عصفت بالقطاع الصناعي والزراعي وحدت من تدفق منتجاتهما للخارج، الأمر الذي أسهم بتراجع حركة التصدير وبالتالي قلة كمية القطع الأجنبي في خزينة الدولة، وأيضاً ضعف العائدات للصناعيين والمزارعين وكساد الفائض المحلي، وهذه الأمور جميعها أسهمت بتراجع الاقتصاد السوري.

«الاقتصادية» فتحت ملف المنتج السوري، لتقييم الحلول والإجراءات التي تزيد تدفقه للأسواق الخارجية العربية والعالمية، ولمعالجة المعوقات والتحديات التي تواجهه عبر رؤى أكاديمية.

توصيف

المنتج السوري يعبّر عن السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في سورية وتشمل العديد من القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، وتتميز المنتجات السورية بتنوعها التاريخي وقدرتها التنافسية في بعض المجالات رغم التحديات الاقتصادية والبيئية التي تواجه البلاد، ومن مزايا المنتج السوري الجودة العالية، فالعديد من المنتجات السورية تتميز بالجودة والتقنية الحرفية العالية، وخاصة في الصناعات التقليدية والنسيجية، وأيضاً التكلفة المنخفضة، بفضل العمالة المحلية وموارد البلاد الطبيعية، المنتجات السورية غالباً ما تكون أقل تكلفة مقارنة بمثيلاتها في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى التنوع الثقافي لكون المنتجات السورية، خاصة الحرفية، تعكس التراث والثقافة الغنية للبلاد، ما يجعلها فريدة وجذابة للأسواق الخارجية، وفق توصيف الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة حلب حسن الحزوري خلال حواره مع «الاقتصادية».

تحديات

ورأى أن التحديات التي تواجه المنتج السوري تتمثل في البيئة الاقتصادية، فتراجع الإنتاجية بسبب نقص الاستثمارات والمواد الأولية، والبنية التحتية حيث العديد من المصانع والمنشآت تأثرت بسبب الحرب، ما أثر في القدرة الإنتاجية، والعقوبات الاقتصادية، إذ بعض المنتجات السورية تواجه صعوبات في التصدير نتيجة للعقوبات الدولية المفروضة على سورية، وأخيراً نقص

د. حسن الحزوري

الباحث محمد السلوم

التكنولوجيا من خلال تأخر سورية في تبني التكنولوجيا الحديثة وهذا يؤثر في تطوير المنتجات وتحسين جودتها.

بداية من البنية التحتية

متطلبات تحسين وتطوير المنتج السوري تتمحور في عدة نقاط أهمها: تحديث البنية التحتية عبر إعادة تأهيل المصانع والمنشآت وتحديث شبكات الكهرباء والمواصلات لتحسين القدرة الإنتاجية، ودعم المزارعين والصناعيين من خلال توفير التمويل اللازم والمواد الخام بأسعار معقولة، وتشجيع الابتكار في الإنتاج، وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية وفق تقليل العقبات المتعلقة بالتصدير والعمل على تحسين صورة المنتج السوري في الأسواق العالمية، وكذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة وتكمن في تعزيز التعليم الفني والصناعي واعتماد التقنيات الحديثة في التصنيع والتعبئة والتغليف، وأيضاً الترويج والتسويق إذ تطوير إستراتيجيات تسويق مبتكرة لترويج المنتجات السورية على الصعيدين المحلي والعالمي، وختاماً المعايير والجودة، فيجب الالتزام بالمعايير العالمية في الجودة والسلامة للمنتجات، وخاصة تلك الموجهة للتصدير، حسب الدكتور حزوري.

واعتقد أن الفرص المستقبلية للصناعات الغذائية والنسيجية فهناك فرصة لتطوير هذه القطاعات وزيادة صادراتها، وخصوصاً إلى الأسواق العربية والأوروبية، والسياحة الثقافية عبر المنتجات التقليدية والحرفية يمكن أن تستفيد من الترويج للسياحة الثقافية في سورية، والتعاون الإقليمي من خلال العمل مع الدول المجاورة في مجالات التجارة والتبادل التجاري لتوسيع نطاق الأسواق وتسهيل حركة البضائع.

آليات واقتراحات

ووفق الدكتور حزوري، لتسهيل تدفق المنتج السوري إلى الخارج، يجب اعتماد سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السورية في الأسواق الدولية، وتذليل العقبات أمام التصدير، وأبرز الابتكار الصناعي يكون بتشجيع الشركات السورية على تبني التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات، ويمكن للحكومة تقديم حوافز للشركات التي تستثمر في البحث والتطوير، وأيضاً التدريب المهني والفني: تعزيز التعليم الفني والتقني لتحسين كفاءة اليد العاملة، ما يرفع من جودة الإنتاج ويجعل المنتجات أكثر تنافسية عالمياً.

ترويج وتسويق

وأردف شارحاً: ويضاف الترويج والتسويق الدولي، بإنشاء مراكز تجارية في الخارج، عبر إنشاء مكاتب تجارية سورية في الأسواق العالمية الرئيسية لتسهيل التعرف على المنتجات السورية والترويج لها، وحملات تسويقية دولية عبر إطلاق حملات ترويجية واسعة في الأسواق المستهدفة لتعزيز الوعي بالمنتجات السورية والتركيز على نقاط القوة مثل الجودة، والأسعار التنافسية، والتراث الثقافي، والمشاركة في المعارض الدولية بدعم الشركات السورية للمشاركة في المعارض التجارية الدولية لعرض منتجاتها والبحث عن شركاء تجاريين جدد.

سياسات لوجستية

أما السياسات الجمركية واللوجستية فتلزم تحسين النظام الجمركي، ويتمثل في تبسيط وتحديث نظام الجمارك لتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بتصدير المنتجات، استخدام التكنولوجيا الحديثة لتسريع العمليات الجمركية، وتطوير شبكة النقل، ويكون بالاستثمار في تحسين شبكات النقل البحري والبري والجوي لزيادة سرعة وكفاءة تصدير المنتجات إلى الخارج، وتحسين خدمات الشحن واللوجستيات لضمان سرعة التسليم وتقليل التكاليف، حسب الدكتور حزوري.

جهود دبلوماسية

وزيادة تدفق المنتج السوري، تقتضي أيضاً تعزيز العلاقات التجارية الدولية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية بتعزيز العلاقات التجارية عبر الجهود الدبلوماسية والزيارات الرسمية والبعثات الاقتصادية التي تهدف إلى فتح أسواق جديدة للمنتجات السورية وتشجيع التعاون الإقليمي عبر التعاون مع الدول المجاورة لإقامة مشاريع مشتركة لتسهيل التبادل التجاري والاستفادة من قدرات هذه الدول لتسهيل التصدير، حسب رؤية الدكتور حزوري.

الجودة

وأضاف: وفيما يتعلق بتحسين المعايير والجودة، يفرض الالتزام بالمعايير الدولية عبر تبني أنظمة متقدمة لمراقبة الجودة في مختلف الصناعات لضمان أن المنتجات تلبي معايير الجودة العالمية، مما يزيد من ثقة المستوردين الدوليين، وشهادات الجودة والتصدير من خلال دعم الشركات المحلية في الحصول على شهادات الجودة العالمية مثل ISO وغيرها من الشهادات المطلوبة لتسهيل عملية دخول المنتجات إلى الأسواق الأجنبية.

وأخيراً، حوافز للمصدرين، حوافز مالية بتقديم دعم مالي مباشر للشركات التي تحقق معدلات تصدير عالية، أو منح مكافآت بناءً على حجم التصدير أو تحقيق أهداف محددة، وصندوق تمويل الصادرات بإنشاء صندوق حكومي لتمويل الصادرات وتقديم تسهيلات مالية للشركات لتغطية تكاليف الشحن والتسويق في الخارج.

معوقات الترويج

وحسب ما أشار إليه الدكتور حزوري فإن ترويج المنتج السوري للخارج يواجه عدة معوقات تتعلق بعوامل اقتصادية، سياسية، ولوجستية، وأبرز هذه المعوقات: العقوبات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر في القدرة على التصدير والاستيراد، وتعوق عمليات الدفع الدولي والتحويلات المالية، والبنية التحتية المتضررة، الحرب أثرت بشكل كبير في البنية التحتية في سورية، بما في ذلك الطرق والموانئ والمطارات، ما يعوق حركة نقل السلع وتصديرها، وكذلك صعوبة الوصول إلى الأسواق الدولية فالقيود المفروضة على حركة السلع والخدمات تجعل من الصعب الوصول إلى الأسواق الخارجية بسهولة، هذا يشمل أيضاً القيود الجمركية والتعقيدات البيروقراطية، وأيضاً الجودة والمواصفات فبعض المنتجات السورية قد لا تلبي المعايير والمواصفات المطلوبة في الأسواق العالمية، ما يؤدي إلى رفضها أو عدم قبولها في تلك الأسواق، وضعف إستراتيجيات التسويق وعدم مواكبة المعايير العالمية في التعبئة والتغليف يؤثران في جاذبية المنتجات السورية في الأسواق الخارجية، وضعف التكنولوجيا في العديد من القطاعات الصناعية يؤدي إلى عدم القدرة على إنتاج سلع تنافسية من حيث الجودة والتكلفة، برؤية الدكتور حزوري.

ويضاف لها قلة الاتفاقيات التجارية الثنائية بين سورية والدول الأخرى تضعف من فرص التصدير وتسهيلات دخول المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية وقلة الموارد المالية والدعم الحكومي للقطاع التصديري يؤثر في قدرة الشركات السورية في الترويج لمنتجاتها دولياً فهذه المعوقات تجعل من ترويج المنتج السوري للخارج عملية معقدة تتطلب جهوداً متعددة من الحكومة والقطاع الخاص للتغلب عليها.

التفاف على العقوبات

ولمواجهة معوقات ترويج المنتج السوري في الأسواق الخارجية، يمكن اعتماد مجموعة من الحلول والإجراءات على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والتجارية، وفيما يلي بعض الحلول المقترحة: كتخفيف تأثير العقوبات الاقتصادية وذلك عبر الالتفاف على العقوبات بطرق قانونية من خلال إقامة علاقات تجارية مع دول صديقة أو استخدام نظم الدفع البديلة التي لا تعتمد على الأنظمة المالية التقليدية الخاضعة للعقوبات وتوسيع نطاق التجارة الثنائية والسعي لتوقيع اتفاقيات تجارية ثنائية مع دول غير خاضعة للعقوبات، وتعزيز التعاون التجاري مع الأسواق الجديدة مثل آسيا وإفريقيا.

المنتج السوري يتطلب تحسيناً بالجودة والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية

تعاون حكومي - خاص

بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات لتلبية المعايير العالمية وتحسين البنية التحتية وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وأيضاً تحسين إستراتيجيات التسويق والعلامة التجارية وتشجيع التصدير وتقديم الدعم الحكومي وإبرام اتفاقيات تجارية جديدة علاوة على ذلك تطوير الشراكات الدولية والعمل على تحسين العلاقات السياسية والدبلوماسية، وفي الختام إطلاق برامج تشجيع الصادرات، وهذه الحلول تتطلب تعاوناً بين الحكومة والقطاع الخاص، كما يجب أن تكون مدعومة برؤية إستراتيجية شاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز دور سورية في التجارة الدولية، وفقاً للدكتور حزوري.

تعوق قدرته

من جانبه، رأى الباحث والمحلل الاقتصادي محمد السلوم خلال حديثه مع «الاقتصادية» أن المنتج السوري يواجه اليوم تحديات كبيرة تعوق قدرته على المنافسة محلياً ودولياً، تبدأ هذه التحديات من ضعف القدرة الشرائية لدى المواطنين في الداخل نتيجة الوضع الاقتصادي المتدهور، ما يحد من الطلب على المنتجات المحلية، وعلى الصعيد الدولي، تُعد العقوبات الاقتصادية من أكبر المعوقات التي تعرقل حركة التجارة الخارجية وتحد من قدرة المنتجين السوريين على الوصول إلى الأسواق العالمية.

الهجرة الجماعية للكفاءات

إلى جانب ذلك، يعاني المنتج السوري من مزاحمة قوية من المستوردات ذات التكلفة الأقل، حيث يصعب على الصناعات المحلية منافسة المنتجات المستوردة التي تتمتع بتكاليف إنتاج منخفضة نسبياً. هذه العقبات تعود بشكل كبير إلى انخفاض الموارد البشرية والمادية المتاحة في البلاد. فالهجرة الجماعية للكفاءات والحرفيين المهرة والصناعيين أصحاب الخبرة أثرت سلباً في القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى نقص كبير في المواد الأولية، ولاسيما الزراعية، وهو ما أدى إلى انكفاء عدد كبير من المزارعين عن المشاركة في الدورة الاقتصادية لأسباب متعددة، منها التدهور الاقتصادي وتردي الأوضاع المعيشية.

ضعف في التكنولوجيا

وحسب السلوم، لا تقتصر المشكلة على الموارد البشرية والمواد الخام، بل تمتد أيضاً إلى التكنولوجيا، حيث تعاني الصناعة السورية من ضعف في تكنولوجيا التصنيع، ما يرفع من تكاليف الإنتاج ويجعل من الصعب منافسة المنتجات العالمية الأخرى، كما أن العديد من المنتجات السورية تفتقر إلى معايير الجودة العالمية، بدءاً من جودة الإنتاج وصولاً إلى التغليف والتعبئة، ما يفقدها القيم الإضافية الضرورية للتسويق الخارجي، وهذا الضعف في المعايير فتح المجال أمام بعض الأطراف لاستغلال العلامة التجارية السورية وتقديم منتجات مقلدة ذات جودة منخفضة في الأسواق الخارجية، ما أثر سلباً في سمعة المنتج السوري.

تحسين الجودة

وبرأيه، لتجاوز هذه المعوقات، يجب على المنتج السوري تلبية متطلبات أساسية تضمن قدرته على المنافسة محلياً ودولياً. وأهم هذه المتطلبات هو تحسين الجودة، من خلال الالتزام بالمعايير العالمية وحصول المنتجين على شهادات جودة معترف بها دولياً مثل ISO، التي تعزز الثقة في المنتجات السورية. كذلك، يجب أن يتحسن استهداف السوق من خلال التركيز على التسويق الفعّال، سواء عبر الوسائل التقليدية أم الإلكترونية، ما يساعد في الوصول إلى الأسواق الدولية وتجاوز بعض العقوبات.

وبيّن أن الحكومة أيضاً لها دور أساسي في دعم هذا التوجه، من خلال تقديم تسهيلات تصديرية، وخاصة للمنتجات الموسمية التي تحتاج إلى دعم في مراحل التصدير الحرجة. على سبيل المثال، يجب تحسين البنية التحتية عبر إنشاء مراكز تخزين وتسويق عالية الجودة، وتأهيل الطرق الداخلية والدولية لضمان وصول المنتجات في الوقت المناسب للأسواق الخارجية.

الأسواق الإفريقية وأميركا الجنوبية

واقترح السلوم، لزيادة تدفق المنتجات السورية إلى الأسواق الخارجية، يجب إعادة النظر في الأسواق المستهدفة، الأسواق الإفريقية وأميركا الجنوبية تمثل فرصة جيدة لترويج المنتجات السورية، حيث تقل القيود والعقوبات المفروضة على هذه الوجهات مقارنة بالأسواق التقليدية. كما أن التعاون مع شركات تغليف في دول أخرى قد يكون حلاً مجدياً للحد من تكاليف التصدير وتسهيل الوصول إلى أسواق جديدة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، السياسات المحلية التي تدعم تعزيز الصادرات تتطلب جهوداً متواصلة في تحسين العلاقات الدولية وتوقيع اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، هذه العلاقات يمكن أن تفتح أبواباً جديدة لتصدير المنتجات السورية، وأيضاً، يجب أن تركز السياسات الاقتصادية على تطوير البنية التحتية اللوجستية، من خلال تحسين مراكز التخزين والنقل وتطوير شبكات الطرق، وكذلك تقديم الدعم التقني والمالي للمنتجين لتحسين جودة المنتجات وتطبيق أحدث التقنيات في التصنيع. علاوة على ذلك، ينبغي تعزيز الحلول المالية لتجاوز العقوبات من خلال الاعتماد على التجارة الإلكترونية، والتبادل التجاري بالعملات المحلية مع دول مثل روسيا والصين وإيران.

وختم السلوم حديثه مع «الاقتصادية» قائلاً: إن تعزيز القدرة التنافسية للمنتج السوري يتطلب إستراتيجية شاملة تشمل تحسين الجودة والتسويق، وتطوير التكنولوجيا، والاستفادة من الدعم الدولي والحكومي، مع التركيز على تنويع الأسواق المستهدفة وتجاوز العقوبات عبر حلول مبتكرة.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٧/ ٢٩ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

الحسكة تعيش واقعاً صعباً.. لكن إرادة وعمل لا يتوقف

بالتعاون مع المنظمات الدولية... مشاريع ترميم وتوسيع في قطاعي التعليم والصحة

محافظ الحسكة لـ«الاقتصادية»: لدينا قمح يكفي لعامين قادمين وسننقل الكميات الزائدة إلى محافظات أخرى

■ شادية إسبر

بون شاسع بين واقع محافظة الحسكة اليوم وما كانت عليه قبل الحرب، المحافظة المعروفة باسم «سلة سورية الغذائية» وخزانها النفطي، كانت ركيزة اقتصادية للاكتفاء الذاتي غذاءً وطاقة وللتصدير أيضاً خسر بعض خيراتها الشعب السوري بفعل الاستهداف الممنهج والاحتلال المباشر، فكيف يعمل القائمون على المحافظة وسط هذه الظروف الاستثنائية المعقدة المتشابكة، والصعوبات الهائلة في كل تفصيل بدءاً من أساسيات الحياة وصولاً إلى تسويق المحاصيل وتخزينها ونقلها؟ وما الرؤى الاقتصادية المستقبلية؟ رغم حجم ما تعرضت له ورغم كل الصعاب والتحديات، لا يزال العمل قائماً بالقدر المستطاع في كل القطاعات والسعي الدؤوب للمزيد، من الحفاظ على التعليم ترميماً وتوسيعاً وإنشاء لما يتبقى من مدارس ضمن السيطرة بلغت ١٦٤ فقط من أصل ٢٢٨٥ مدرسة، الأمر ذاته ينسحب على القطاعات الصحية والخدمية، ليتصدر موضوع القمح ودعم الفلاحين قائمة الأولويات لما له من أهمية اقتصادية، إذ بلغت الكميات المسوقة حتى نهاية آب نحو ١٦٢ ألف طن بما يغطي حاجة المحافظة لعامين قادمين وزيادة سيتم نقلها إلى محافظات أخرى.

تفاصيل أوفى حول هذه المحاور وغيرها تضمنها حوار موسع أجرته «الاقتصادية» مع محافظ الحسكة الدكتور لؤي صيوح الذي يدير جميع الملفات بمسؤولية وطنية مضاعفة تحت ظروف استثنائية وتحديات أمنية وصعوبات لوجستية.

على خريطة البلاد الجغرافية تقع محافظة الحسكة في أقصى الشمال الشرقي، وعلى مساحة (٢٣،٣٣) ألف كيلومتر مربع تنبسط حقول الخير التي أطعمت قمحاً وألبست قطناً لأبناء سورية والمنطقة ودول عدة من العالم، وحقول النفط التي رفدت الاقتصاد الوطني اكتفاء وتصديراً، قبل أن تصبح هدفاً مباشرة لأعداء البلاد وتقع في براثن الإرهاب والميليشيات والاحتلالات، فما الواقع اليوم في المحافظة الأبعد جغرافياً والأقرب إلى قلوب السوريين وسط تحديات متشابكة على جميع الصعد؟

تقسم المحافظة إدارياً إلى ٥ مناطق، وتضم ٦ مدن و١٩ ناحية و١٥ بلدية و١١٩٥ قرية و١٦٠٦ مزارع، معظمها خارج السيطرة، ما جعل الصعوبات هائلة في كل تفصيل بدءاً من أساسيات الحياة وصولاً إلى تسويق المحاصيل وتخزينها ونقلها، فمن أصل ٢٢٨٥ مدرسة بقيت فقط ١٦٤ مدرسة ضمن السيطرة، ما تسبب بأزمة كبيرة، يعمل القائمون على المحافظة لمواجهتها عبر ترميم وتوسيع وإنشاء، كما يجري الترميم والتوسيع بالقطاع الصحي في مستشفيي الوطني والأولاد بتكلفة ١٠٧ مليارات ليرة، في حين تتواصل جهود تخفيف الآثار الكارثية لاستيلاء الاحتلال التركي على محطة مياه علوك بحلول إسعافية تمثلت بإقامة ٢٠ محطة تحلية وأكثر من ٥٠٠ خزان، ليتصدر موضوع القمح ودعم الفلاحين قائمة الأهمية، إذ بلغت الكميات المسوقة حتى الآن نحو ١٦٢ ألف طن، بما يغطي حاجة المحافظة لعامين قادمين وزيادة سيتم نقلها إلى محافظات أخرى.

تفاصيل أوفى حول هذه المحاور والأرقام وغيرها تضمنها حوار موسع أجرته «الاقتصادية» مع محافظ الحسكة الدكتور لؤي صيوح، الذي يدير جميع الملفات بمسؤولية وطنية مضاعفة تحت ظروف استثنائية وتحديات أمنية وصعوبات لوجستية.

20 محطة تحلية و500 خزان لحل مسألة المياه

التعليم جيد وتحت المتابعة

• بداية من القطاع الخدمي لأهميته في حياة المواطنين اليومية، ما الواقع؟

بشكل عام الخدمات التي تقدمها للمواطنين في الحسكة مقبولة، ففي قطاع النقل نحاول قدر الإمكان تأمين سهولة انتقال المواطنين من المناطق البعيدة والقريبة وإليها، بالتأكيد هناك صعوبات لكن الأمور تسير بشكل جيد حتى تاريخه، النقل مؤمن ولا يوجد أي انقطاع وكل خطوط المدينة والمحافظة عموماً تعمل بشكل فعال.

التعليم بمستوياته كافة في حالة إيجابية، ونحن لا نجمل الصورة بالمحافظة على الإطلاق، حقيقة التعليم بمراحله الأساسي والإعدادي والثانوي في تحسن لافت نتيجة المتابعة المستمرة؛ رغم قلة عدد المدارس، نحن نتحدث الآن عن ١٦٤مدرسة ضمن السيطرة، يتوجه إليها قرابة ١٥٠ ألف طالب وتلميذ، من أصل ٢٢٨٥ مدرسة في كامل المحافظة، الباقي خرج عن الخدمة، لكونه في مناطق خارج سيطرة الدولة، إلا أن تفاوتاً في عدد كبير من المدرسين الذين يقومون بواجبهم على أكمل وجه وبمتابعة مستمرة نحاول ضبط العملية التعليمية بمستوى جيد، هناك مدارس قيد الإنشاء، ونتوقع إنجاز أكثر من ١٥ مدرسة بمساعدة المنظمات وبجهود حكومية، وستوضع مدرسة خربة جاموس في الخدمة خلال الأيام القليلة القادمة لاستيعاب أكثر من ٦٠٠ طالب من القرى المحيطة بالريف الجنوبي، وبتكلفة مليار و٣٥٠ مليون ليرة سورية، هذه المدرسة بناء جديد بالكامل، كما نلجأ إلى إقامة الغرف مسبقة الصنع في الساحات بمساعدة المنظمات الدولية (اليونيسيف) لحل مشكلات الاكتظاظ، وجرى تعهيد مدرستي أدوار إيبواس والعذراء لمؤسسة الإسكان العسكري، وشددنا على الإسراع بالإنجاز، مع ملاحظة أن هاتين المدرستين بالخدمة حالياً، لكن يتم إضافة غرف صفية وطوابق جديدة بهدف استيعاب أكبر عدد ممكن من الطلاب، وستكون الإضافات بالخدمة بداية العام القادم.

صعوبة في إيصال الأدوية

في مجال الصحة نحاول تأمين الدواء واستجراره بشكل دائم من دمشق بجهود حكومية حيثية، وخاصة الأنواع التي تستخدم لمعالجة الأمراض المزمنة، إذ توجد صعوبات كبيرة في إيصال الأدوية إلى محافظة الحسكة براً نظراً لبعد المسافة، وعدم توافر مواصفات خاصة في السيارات الناقلة، ما يضطرنا لنقلها جواً أو عن طريق برادات تابعة لمنظمة الصحة العالمية.

تم إنجاز مشروعين حيويين، أولهما إعادة تأهيل وصيانة المستشفى الوطني في مدينة القامشلي. والثاني هو تحويل مركز المؤلؤة الطبي الوحيد في مركز المدينة إلى مستشفى وطني يخدم مساحة جغرافية كبيرة، وبلغت تكلفة المشفى الوطني نحو ٩٠ مليار ليرة سورية، والمؤلؤة الوطني نحو ١٧ ملياراً حتى تاريخه، والأمور تسير نحو الأفضل، المشفى الوطني يعمل على مدار الساعة، وتجهيز الطابق الثالث لمشفى المؤلؤة جارٍ بمساعدة اليونيسيف لزيادة قدرته الاستيعابية.

٢٠ محطة تحلية و٥٠٠ خزان.. حلول إسعافية لمياه الشرب

• مشكلة مياه الشرب لا تزال من أعقد المشكلات في الحسكة، ما الحلول الإسعافية والإستراتيجية؟

في هذا الموضوع حلولنا دائماً إسعافية، إذ لا توجد قدرة أن تكون إستراتيجية على الإطلاق في الوقت الراهن، الحل الإستراتيجي الوحيد هو محطة مياه علوك، وهي تحت سيطرة الاحتلال التركي وأعوانه في المنطقة، لذا فالموضوع أكبر من منطقة الحسكة كمحافظة، نحن نعمل وفق توجيهات عليا، بأن نؤمن حاجة المواطنين من المياه الصالحة للشرب بأي ثمن، والحكومة ترفدنا بسيولة مالية من أجل تأمين مياه الشرب لأبناء المحافظة، ونحن نتكلف ثمن الصهاريج والمحروقات وخلافه بمبالغ هائلة تصل إلى مئات الملايين أحياناً، للتخفيف من معاناة المواطنين جراء نقص المياه، واللجنة المشكلة من مياه الحسكة ومجلس المدينة والمحافظة تتعاون لتأمين أكبر قدر ممكن من خزانات مياه الشرب المجانية، كما جرى السماح بفتح آبار سطحية ضمن المدينة للاستخدامات المنزلية، وهي تخفف الضغط عن مياه الشرب.

• ما المشاريع التي جرى العمل عليها كحلول إسعافية لمشكلة المياه؟

لدينا ٢٠ محطة تحلية تعمل على مدار الساعة، اثنتان من الحجم الكبير يصل إنتاجها إلى أكثر من ٢٠ متراً مكعباً بالساعة، وخزان إستراتيجي بسعة ٩٥ متراً مكعباً في حديقة البلابل، ونحن بصدد إنشاء خزان ضخم جديد يؤمن كمية من مياه الشرب ليلاً، إذ نضطر أحياناً لتخفيف الضغط عن محطات التحلية وتشغيلها بالتناوب كي لا تجف الآبار، ولدينا أكثر من ٥٠٠ خزان بسعة ٥ أمتار مكعبة منتشرة بكامل أرجاء المحافظة، ويتم فحص المياه القادمة بالصهاريج مخبرياً بشكل دوري حرصاً على صحة المواطنين.

تأهيل عنفتين بمحطة السويدية والثالثة قريباً

• ما واقع الكهرباء اليوم؟

كان واقع الكهرباء أفضل قبل العدوان الأخير الذي شنه الاحتلال التركي بتنسيق ممنهج مع الاحتلال الأميركي لتدمير البنية التحتية، العدوان استهدف محطات الكهرباء والبنية التحتية لهذا القطاع بشكل واسع، وأخرج محطة السويدية بالكامل عن الخدمة ومحطات تحويل القامشلي والقحطانية وعامودا والدرباسية، قمنا بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والمنظمات الدولية والإدارة العامة للكهرباء في الحسكة، واستطعنا تأمين بعض المواد اللازمة لإعادة تأهيل هذه المحطات والدخول مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبجهود موظفي الإدارة العامة للكهرباء من عمال محطة السويدية، أعيد تأهيل عنفتين، وسيتم وضع الثالثة بالخدمة قريباً.

١٠٦ أطنان طحين يومياً

• في موضوع تأمين مادة الخبز، ما عدد الأفران العاملة وما الحاجة اليومية من الطحين؟

لدينا فرنان حكوميان وثلاثة أخرى موضوعة تحت الإشراف، ونحو ١٩ فرناً خاصاً، يتم استهلاك بين ١٠٥- ١٠٦ أطنان من الطحين يومياً، وهذه الكمية أقل من المطلوب بقليل، لكن هذه الأفران تؤمن حاجة الموظفين والعاملين القائمين على رأس عملهم في مؤسسات الدولة كافة، إضافة للأجهزة الشرطية وقوات الجيش العاملة في المحافظة، ونحاول التركيز على جودة ووزن الرغيف، وتأمينه لمستحقيه، ففي الحسكة لا يتم العمل بالبطاقة الذكية، ونوزع الخبز لأسر الشهداء والجرحى بالدرجة الأولى وللأسر الفقيرة والمتضررة والنازحة، وتوجد لجنة مشكلة لهذا الأمر.

نحو ١٦٢ ألف طن قمح مسوقة بنهاية آب

• في القطاع الزراعي ما الوضع الراهن؟ وكيف يتم دعم الفلاحين في المحافظة؟

محافظة الحسكة زراعية بامتياز، ولا يمكن بأي شكل من الأشكال الوقوف مكتوفي الأيدي أمام هذا الواقع، نعقد اجتماعات دورية ومتتابعة، آخرها كان منذ أيام باللجنة الفلاحية، ولمسنا من كل القائمين من مديرية الزراعة إلى اتحاد الفلاحين وغرف الزراعة وإكثار البذار والموارد المائية إجماعاً على تنشيط الفلاحين. جميع وحداتنا الإرشادية والمصالح الزراعية المنتشرة في كل محافظة الحسكة من دون استثناء قائمة على رأس عملها، وتنفذ توجيهات وتعليمات وزارة الزراعة، نتمنى أيضاً تنشيط التعاون من قبل الفلاحين، وكان لافتاً العام الجاري وما قبله التعاون الكبير من الجمعيات الفلاحية، لكننا بحاجة لتعاون أكبر، نحن قادرون على دعم الفلاحين بالشكل الأمثل، لكن يوجد أحياناً بعض الإشكالات، منها عدم تسديد المبالغ المالية من قبل الكثير من الجمعيات الفلاحية والتعاونية والفلاحين للمصرف الزراعي خلال الفترة الماضية، هذا العام جرى تسديد مبالغ للمصرف من قبلهم ما خلق حافزاً أكبر وقدرة أعلى لتحصيل مكاسب للإخوة الفلاحين، ونعمل لتأمين مادة المازوت الضرورية لعملهم بكميات معقولة، كما نعمل على تأمين البذار بالتنسيق مع وزارة الزراعة ورئاسة الحكومة.

• كم بلغت الكميات المسوقة من الأقماح لهذا الموسم؟

آخر إحصائية في ٣٠ آب بلغت الكميات المسوقة إلى مديرية الحبوب نحو ١٦٢ ألف طن قمح، ويمكننا القول إنها جيدة، حاجتنا في المحافظة تقريباً ٥٥ ألف طن فقط خلال العام، لدينا حاجتنا للعام الجاري ولعامين قادمين، وسنعمل على نقل الكميات الزائدة إلى محافظات أخرى، فقد أبرمت عقود عبر مناقصة على مستوى الوزارة والهيئة العامة للحبوب بهذا الخصوص، ما يساعدنا للقيام بإجراءات دعم الفلاحين للموسم القادم وزيادة المساحات التي ستتم زراعتها بالقمح، لأن السعر هذا العام كان مجزياً، والفلاحون حاولوا بكل طاقتهم التحرر من القيود المفروضة عليهم، وأن يسوقوا إنتاجهم للدولة.

107 مليارات لمشروعين في قطاع الصحة

لا تقديرات لموسم القطن

• ماذا عن محصول القطن؟ هل توجد مراكز تسويق لهذه المادة الإستراتيجية؟ وما الكميات المتوقعة لهذا الموسم؟

حتى تاريخه لا توجد أي تقديرات نهائية للعام الجاري، وتقديرات مديرية الزراعة كانت للعام الماضي نحو ١٠ آلاف طن، ونعتقد أنها أقل هذا العام، وإلى الآن لم يتم اتخاذ أي قرار من قبل اللجنة الزراعية العليا بخصوص القطن وتسويقه، وعندما نستلم أي كمية من القطن يجب ضمان وصولها إلى أماكن آمنة بطريقة سليمة.

• وفيما يتعلق بالمنشآت الصناعية والحرفية في الحسكة؟

لنكون دقيقين، في الحسكة لا وجود لصناعيين بالمعنى العام للكلمة، لكن هناك حرفيون بمشروعات صغيرة نحاول مساعدتهم وتشجيعهم ومنحهم تراخيص إدارية، كما نحاول قدر الإمكان التشجيع على افتتاح مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، هذه المشاريع تحقق الاكتفاء الذاتي للعائلة والقرية وللمدينة، وبالتالي اكتفاء ذاتي للبلاد، وهذا محور توجيهات السيد الرئيس بشار الأسد، هدف هذه المشاريع أيضاً الاعتماد على الذات، وأن يكون كل مواطن منتجاً، مع ملاحظة أنها تصحح الخلل في مفهوم الحقوق والواجبات، وخاصة لدى شريحة الشباب.

مشروعات مع المنظمات

• أبرز المشروعات التي تنفذها المحافظة بالتعاون مع المنظمات الدولية؟

العلاقة مع المنظمات تحكمها العلاقة القانونية، وهي قائمة على أساس تأمين محافظة الحسكة بمشاريع تنموية وخدمية، يوجد بعض المنظمات تعمل بشكل إيجابي، وأخرى نقدم بعض الملاحظات على أدائها بشكل علني وشفاف بحضور وسائل الإعلام، منظمة اليونيسيف على سبيل المثال تعمل إيجابياً من خلال مشاريع خدمية وتنموية كمدارس مسبقة الصنع، غرف صفية، تدريب اليافعين والشباب، تمكين المرأة، تمكين الأسر الريفية، كما تعمل منظمة الصحة العالمية في تجهيز المشافي والمستوصفات وتأمين غرف طبابة شرعية، على حين تعمل باقي المنظمات كاللجنة الدولية للصليب الأحمر على تأمين كميات من مياه الشرب، والمنظمة السامية لشؤون اللاجئين بموضوع الأحوال المدنية والهجرة والجوازات، ومن أولوياتنا الإستراتيجية تنفيذ مشاريع مهمة تقدم خدمة حيوية، وقدمنا دراسات في خطة مستقبلية لمشاريع المنظمات، وقريباً ستكون النتائج جيدة.

كلام في الاقتصاد

برسم الحكومة - الهجرة واللاجئون الاقتصاديون؟

باتت الهجرة ملفاً ساخناً على طاولة الحكومة، يستدعي الحوار لإيجاد حلول له. فالخسائر التي يتحملها الاقتصاد والمجتمع نتيجة هجرة وتسرب الكادر البشري السوري المتعلم والمهني أحدث فجوة خطرة في البنية الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها تسبب خسائر كبيرة للدولة ما يجعل معالجته على درجه عالية من الأهمية، نظراً للحاجة الماسة لهؤلاء المهاجرين أو اللاجئين، وبالذات إذا كانت السياسات الكبرى للدولة ستهتم بالنهوض الاقتصادي والعمراني، لهذا فإن العمل على المعالجة وطرح الحلول من خلال تحليل الأسباب يعد عملاً إستراتيجياً ذا جدوى اقتصادية أكبر بكثير من جدوى اعتبارهم أقنية لتوريد القطع الأجنبي للبلد.

أعتقد من المهم تحديد الفئة العمرية الغالبة على موضوع هجرة السوريين وهي في معظمها شملت أعماراً بين الـ١٧عاماً إلى ٤٠ عاماً، أي الشريحة الشبابية وهذه الشريحة العمرية تعد من أهم مراحل قوة الإنتاج في حياة الإنسان. وتتشكل هذه الشريحة العمرية المهاجرة في معظمها من الخريجين الجامعيين والمهنيين والخبرات العملية والمشكلة التي ستواجه الحوار أو الحلول تكمن في الافتقار لقاعدة بيانات تظهر خسائر كل قطاع من قوة العمل التي خسرها نتيجة الهجرة.

في الواقع موجات الهجرة في سورية مرت بمرحلتين الأولى إنسانية ناتجة عن الإرهاب والحرب دفع الأفراد لترك منازلهم والبحث عن أماكن أخرى حفاظاً على حياتهم حيث لم يجدوا خياراً آخر سوى الفرار من بلد يعاني الإرهاب بكل أشكاله بحثاً عن الأمان والاستقرار داخلياً أو خارجياً. امتدت هذه الموجة من عام ٢٠١٣ ولغاية عام ٢٠١٦. حيث دخلت الهجرة المرحلة الثانية والناتجة عن الظروف الاقتصادية الصعبة. وارتفع منسوبها في عام ٢٠١٨ نتيجة لمفرزات وتداعيات العقوبات الاقتصادية الجائرة على المجتمع السوري.

أعتقد أن أسباب الهجرة في المرحلة الأولى زالت، ما يستوجب إيجاد حلول للمرحلة الثانية ووقف الاستنزاف. وهذه الحلول ترتبط بالسياسات الاقتصادية والتشريعات. بناء على ما تقدم نطالب الحكومة بإطلاق حوار جدي وسريع لمناقشة المحاور التي صعّدت من وتيرة الهجرة. ووضع الحلول التي تحقق مصلحة المجتمع ومصلحة الاقتصاد الوطني. وهذه المصالح مرتبطة عضوياً بمرحلة التعافي والنهوض بالاقتصاد الوطني. وكوجهة نظر أرى أن أهم المحاور التي يجب أن تطرح على طاولة الحوار.

أولاً: الافتقار للاستقرار الاقتصادي كقوة دافعة ناتجة عن العقوبات اقتصادية من جهة وعن سياسات وقرارات حكومية من جهة أخرى حيث تجلى عدم الاستقرار الاقتصادي في شكل ارتفاع البطالة وانخفاض الأجور والتضخم ونقص فرص الاستثمار، ومحدودية الوصول إلى الموارد الأساسية. هذه العوامل باتت دافعاً للمجتمع لترك الصعوبات الاقتصادية وبذل الجهود الجسدية والمادية لتأمين مستوى معيشي لائق دفعهم للبحث عن ملجأ في البلدان ذات الاقتصاديات الأكثر ازدهاراً.

ثانياً: العولمة التي أدت إلى خلق فوارق اقتصادية كانت الدافع للهجرة فالعولمة أفرزت نمواً غير متوازن أدى إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ما رفع منسوب الاستغلال لقوة العمل الرخيصة الواردة من بلدان تعاني صناعاتها المحلية ارتفاعات متتالية بالتكاليف يقابلها تراجع في الطلب أدى إلى انتشار البطالة الناتجة عن السعي إلى تخفيض نسب التكاليف وتخفيض الإنتاج ليتوازن مع الطلب حتى وصل إلى مرحلة الانكماش الاقتصادي. وهو عامل مؤثر برفع منسوب الهجرة.

ثالثاً: العوامل الاجتماعية ومن أهمها الفساد وسوء توزيع الثروة وارتفاع نسب الفقر وتحويل الاقتصاد من تنموي إلى ريعي، ما أدى إلى اضطرابات اجتماعية أثرت بشكل عميق في النمو الاقتصادي ما جعل من الصعب على المجتمع تأمين سبل العيش المستدام، فشكّل الأمر دافعاً للتفكير بالهجرة باعتبارها أملهم الوحيد في مستقبل أفضل.

رابعاً: الأزمة الإنسانية واليأس حيث يعد اليأس من الدوافع القوية للتفكير بالهروب من الأزمات الاقتصادية والإنسانية وعلى رأسها الفقر والعوز وتراجع الأوضاع الصحية وانخفاض حصة الفرد الغذائية بشكل كبير.

اعتقد أن الكادر البشري نواة للنهوض الاقتصادي وتعافيه، فبنظرة سريعة على ما عرض أعلاه نجد أن معالجة الهجرة واللجوء الاقتصادي يعد نقطة الانطلاق الحقيقية لمعالجة حزمة من المشاكل التي يعانيها الاقتصاد والمجتمع السوري ومعالجتها ستحدث تغييراً كبيراً في البنى الأساسية للاقتصاد والمجتمع لجهة استثمار الكادر البشري ولجهة تشجيع المستثمرين الوطنيين للتفكير بعودة استثمارتهم لسورية.

السؤال: هل الحكومة والجهات ذات الصلة تملك الإرادة للعمل على بث روح الثقة ومحاربة اليأس. والإرادة في تصحيح السياسات واعتماد سيناريوهات حلول متنوعة لحزمة من المشكلات التي أدت إلى الهجرة واللجوء الاقتصادي؟ ننتظر الحوار.

■ عامر إلياس شهدا

السباق إلى مجلس التجار الدمشقي انتهى

الوزارة قامت بدورها في إرساء بنية سليمة لعملية انتخابية شفافة ونزيهة

الوزير المنجد: نأمل أن تخرج الغرف التجارية بشركاء حقيقيين

■ شادية إسبر

تتبع أهمية انتخابات مجالس إدارة لغرف التجارة وغرف التجارة و الصناعة المشتركة من كون الجميع يتأثر بالعمل التجاري، «فالغرفة التجارية» تخص الجميع تجّاراً وصناعيين، رجال أعمال ومواطنين، ومن المفروض أن يبدأ منها اقتصاد الوطن وخدماته وفق تاجر دمشقي، وهذا منطقي، فالصناعي يحتاج إلى تاجر كي يجلب له مواد أولية، كما يحتاج إلى تاجر كي يصدر أو يسوق منتجاته محلياً وخارجياً، فالعلاقة بين التجارة و الصناعة (ركنا الاقتصاد) تكاملية متداخلة لا يمكن فصلها، هما محرك عجلة الإنتاج شبه المتوقفة، ما يعني أن المسؤولية الكبيرة اليوم على كاهل أعضاء الهيئات العامة للغرف في اختيار الأنسب وإيصال الأكفأ، فهل ستنجح الحاجة الاقتصادية للبلاد في فرض نفسها على آراء الناخبين، وتنتصر المصلحة الوطنية العليا على الشخصية الأسرية القطاعية الضيقة؟ هذا ما ستجيب عنه الأيام القادمة.

لا خلاف على أن المسؤولية كبيرة و الحاجة للواقعية في قراءة الواقع الاقتصادي، وللإبداعية في استشراف الرؤى المستقبلية، و التشاركية البناءة لبناء السياسات الاقتصادية، والأهم أن يكون البناء على فكر وقيم ومبادئ وسمعة، فأين كل هذا من الواقع الانتخابي الذي انطلق من دمشق؟

أولى القوائم في حماة وطرطوس وحلب تشكلت.. والمعركة تحسم في

9 و 3

تشرين الأول

غرفة دمشق اختارت

الخميس ٢٦ أيلول الماضي من الساعة الثامنة صباحاً إلى الثامنة مساء توافد تجار دمشق لاختيار أعضاء مجلس غرفتهم من بين ٣٢ مرشحاً بعد انسحاب أحد المرشحين قبل أيام من تاريخ الانتخاب.

النتائج التي ظهرت على الفور بعد انتهاء العملية الانتخابية التي تمت إلكترونياً بكل مراحلها أظهرت أن الهيئة العامة في غرفة قطاع الأعمال الدمشقي نوعت خياراتها بين القائمتين (تجار دمشق والفيحاء) لتكون النتائج لمصلحة ٦ فائزين من الشريحة الأولى وهم (محمد لؤي الأشقر ٥٦٨ صوتاً، محمد أنس طلس ٥٣٧ صوتاً، محمد الحلاق ٥٢٠ صوتاً، محمد حمزة الجبان ٤٧٠ صوتاً، محمد زهير داود ٤٤٤ صوتاً، محمد الخطاب ٤٠ صوتاً) في حين الفائزون في الشريحة الأولى من «قائمة الفيحاء» بلغوا ٣ مرشحين وهم (ياسر اكريم ٥١٥ صوتاً، وباسل الحموي ٤٧٤ صوتاً، إياد بطل ٤٥٧ صوتاً)، في حين فاز بالمقعد العاشر المرشح عبد الرحمن النعال بـ٤٦٨ صوتاً والذي خاض الانتخابات مستقلاً.

أما فيما يتعلق بالشريحة الثانية فقد ذهب المقعدان المخصصان لأعضاء مجلس الإدارة لهذه الشريحة إلى مرشحي قائمة تجار دمشق وهما (سامر القطب ٢٥٠ صوتاً، وزاهر شرباتي ٣١٨ صوتاً).

الانتخاب الإلكتروني يرضي المرشحين والناخبين

وعقب إعلان النتائج أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي عماد الدين المنجد في تصريح لوسائل الإعلام أن الوزارة قامت بدورها في إرساء قاعدة وبنية سليمة لعملية انتخابية شفافة وواضحة وعادلة ونزيهة، وتركت مفاعيل الانتخابات تأخذ مجراها، فقد كانت الوزارة على مسافة واحدة بين الجميع والضامن لعدالة الانتخابات.

وأشار الوزير المنجد إلى أن استخدام البرنامج الإلكتروني في الانتخابات اليوم كان له الأثر الكبير في تسهيل العملية الانتخابية، آملاً أن تخرج الغرف التجارية بشركاء حقيقيين يسهمون في وضع منظومات عمل إدارية واقتصادية جديدة تتلاءم مع المرحلة.

وكان الوزير المنجد عقد الأربعاء (قبل موعد الانتخاب بيوم) اجتماعاً مع المرشحين لانتخابات غرفة تجارة دمشق في مبنى الوزارة أكد خلاله أن المرسوم التشريعي رقم (٢١) لعام ٢٠٢٤ يهدف إلى تطوير إجراءات العملية الانتخابية وتحقيق أكبر قدر من الشفافية والعدالة في انتخاب أعضاء مجالس إدارة غرف التجارة والاستفادة من التطور التقني، إذ أن إجراء الانتخابات إلكترونياً بشكل كامل وفرز الأصوات وإصدار النتائج عقب انتهاء الانتخابات فوراً يعتبر نقلة نوعية في انتخابات غرف التجارة، ويسهم في تحقيق العدالة والنزاهة والمساواة بين الجميع من دون أي تجاوزات كما يعزز العملية الديمقراطية.

وبالفعل فقد تمت العملية الانتخابية بالطريقة الإلكترونية وهي تجربة جديدة أتاحها المرسوم التشريعي رقم ٢١ للعام ٢٠٢٤، ولاقت الرضا والاستحسان من قبل المرشحين والناخبين على السواء.

وينص البند الأول من المادة ٣٣ من القانون رقم ٨ للعام ٢٠٢٠ «يعد الانتخاب صحيحاً إذا لم تعترض عليه الوزارة خلال ١٥ يوماً من تاريخ تسجيل النتائج في ديوان الوزارة».

أولى قوائم طرطوس وحماة وحلب

قطاع الأعمال في طرطوس على موعد يوم الأربعاء ٢٠٢٤/١٠/٩ في المركز الثقافي، ليختار مجلس إدارة غرفته، وفي مرحلة الدعاية الانتخابية تشكلت أولى القوائم، وتحت اسم «قائمة أمل طرطوس» اجتمع ١٢ تاجراً هم (من الشريحة الأولى مازن حماد، محمد حمود، ياسر يوسف، حسن شعار، رامي الشيخ، سامر عبد الله، زهير إسماعيل، نادر أحمد، أكرم أحمد، فهد محمد /السليم/، ومن الشريحة الثانية وسيم ريا وعاصم ونوس). وفي حلب هناك قائمتان أيضاً.

بينما شهد قطاع حماة تشكيل قائمة من مرشحي عضوية غرفة التجارة، حملت اسم «قائمة البناء»، وضمت كلاً من (يوسف حسن الأصفر، عبد الكريم عزت الحبال، سمير عدنان غندور، غازي جهاد الزعيم، هيثم عبد الفتاح المدني، طلال طارق القطرنجي، ملهم عبد الله السقا، حسين أحمد سماحة، محمد عبد المجيد الجاجة، عبد الرزاق إبراهيم السباهي) وهم مرشحون من الشريحة الأولى، إضافة إلى المرشحين (فراس أحمد شومل وهادي توفيق الإبراهيم) وهما من الشريحة الثانية.

وحددت غرفة حماة موعد انتخاب مجلس إدارتها يوم الخميس ٣ تشرين الأول ومكان الاقتراع في مقرها من الثامنة صباحاً إلى الثامنة مساء.

يبقى سؤال الجميع مفتوحاً إلى أن يلقى الإجابة عليه من واقع العمل الفعلي، كيف ستدير المجالس القادمة أزمات الاقتصاد السوري؟ وما الذي يحتاجه قطاع الأعمال من مجالس غرفه ليحدث أثراً اقتصادياً وطنياً؟.

الهيئة العامة لغرفة دمشق قالت كلمتها ونوعت خياراتها..

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٧/ ٢٩ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

ما مدى رضا المواطنين عن خدمات المصارف السورية؟

لا اعتمادية ولا موثوقية وخدمة مصرفية غير مرضية

الخاصة تستنسخ بيروقراطية العامة.. والعامة من سيئ إلى أسوأ من دون حلول

■ غزل ابراهيم

الجودة المصرفية هدفها تلبية حاجات الزبائن ورغباتهم بشكل يتطابق مع توقعاتهم أو يتجاوز تلك التوقعات، ولكن هذا الأمر بعيد عن مصارفنا العامة والخاصة والتي باتت تتعامل مع عملائها بطريقة لا تمت للعمل المصرفي بصلة، وأصبح العميل يحسب ألف حساب قبل الذهاب إلى أحد المصارف خوفاً من الإجراءات البيروقراطية والتعقيدات الكثيرة التي يضعها المصرف أمامه.

فالجودة المصرفية يجب أن تحقق ميزة تنافسية مستدامة، وتعد من عوامل النجاح الحاسمة للمنظمات التي تفكر في تعزيز هذه القدرة والتطوير والنمو، ولكن عدم التقيد بقواعد العمل المصرفي، وقلة عدد المصارف الخاصة في سورية حدّا من التنافس وتسببا في تراجع خدماتها، والحال أسوأ في المصارف العامة نتيجة قلة عدد الموظفين وضعف رواتبهم، والازدحام الكبير عليها وغيرها من العوامل.

وأمام هذا الواقع المزري يبدو القطاع مهدداً وبعيداً عن العالم الذي يخطو خطوات كبيرة نحو تسهيل الإجراءات وكسب ثقة العملاء ورضاهم، ما يتطلب ضرورة تغيير النهج الحالي في العمل المصرفي وتشجيعه ليكون رافداً في تنمية الاقتصاد ودعمه.

رديئة جداً

هناك معايير معينة تحدد جودة الخدمة المصرفية، ومع توافر هذه المعايير يمكن القول إن الخدمة المصرفية ذات جودة عالية أو لا، ومن هذه المعايير: الاعتمادية، المصداقية، الموثوقية، الأمان، السرية، سرعة الاستجابة من موظفي المصرف، سهولة الحصول على الخدمة المصرفية، اللباقة من موظفي المصرف، مدى تفهم العميل، وبالنظر إلى هذه المعايير، نجد أن أغلب المصارف سواء العامة أم الخاصة في سورية لا تتبع هذه المعايير ما يجعل الخدمات المصرفية التي تقدمها ليست ذات جودة عالية حسب الدكتورة في كلية الاقتصاد- جامعة دمشق رديئة محمود

الخاص لا يختلف عن العام

واليوم مصارفنا العامة والخاصة تعاني كثيراً ووصلت إلى مرحلة مخجلة من الخدمات السيئة بكل جوانبها من الرواتب والأجور المزرية إلى طريقة معاملة الزبون، الذي لم يعد هو السيد بالنسبة للمصرف وخدماته.

كما أن الفرق بين العام والخاص بسيط جداً، بسبب قلة عدد المصارف الخاصة وضعف المنافسة، وهذا التراجع الكبير في الجودة نلاحظه في جوانب عديدة من السقوف إلى السحب اليومي، وغيرها من الإجراءات الكثيرة والمعقدة التي يتلقاها العميل، والتي تنقص من جودة الخدمة المصرفية بكل أبعادها، إضافة إلى الشروط الكثيرة سواء متطلبات القروض أم السريّة المصرفية، والضمانات بما يخفف من ثقة العميل ولكن لا يوجد بديل سوى هذه المصارف، وفق رؤية الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق سامر مصطفى.

شروط مجحفة وغير واقعية

وفيما يخص خدمات القروض المصرفية مثلاً، تعتبر الشروط المفروضة مرهقة ومجحفة بحق العملاء، من ناحية الكفيل وتقديم الرهن وبدء تسديد القرض والفوائد المرتفعة جداً وغير ذلك.

وهنا يؤكد الدكتور مصطفى أن فترة السداد التي تبدأ غالباً بعد شهر من استلام القرض غير صحيحة وغير مرضية للزبون، ويفضل أن يكون بعد ٥ أشهر على الأقل، إضافة إلى أن الرسوم الموضوعة عليها كبيرة جداً وخاصة لذوي الدخل المحدود، وهذا كله يقلل من جودة هذه الخدمة المصرفية.

٣ أشهر..!

أما السرية المصرفية التي يطلبها المصرف المركزي عند التقديم لقرض فهي تحتاج لمدة طويلة جداً وقد تصل إلى ثلاثة أشهر تقريبا في حال تجاوزت قيمة القرض الـ٣٠ مليوناً في البنوك العامة أو الخاصة، وهذه معاناة وحكاية أخرى وفقاً للدكتور مصطفى، فبعد إرسالها من المصرف إلى المركزي، تحتاج أحياناً من شهرين إلى ثلاثة أشهر للبت بها، وهي مدة طويلة جداً وتؤخر الحصول على القرض، وهذه الإجراءات الروتينية يشير الدكتور المصطفى إلى أن لا دور فيها للبنك المانح، وإنما هي مسؤولية المركزي وإجراءاته البيروقراطية.

والمفروض هنا الحصول على هذه السرية خلال يومين إلى ثلاثة أيام على الأكثر، ويمكن إرسالها وتلقي الجواب عليها إلكترونياً ولكننا لا نعلم لماذا هذه المدة الطويلة، وكأن البحث يتم عن الشخص في دولة أخرى وبالتالي هذا الأمر يزعج العملاء ويقلل من الجودة.

ضغط كبير على العامة

كما أن هناك ضغطاً كبيراً جداً على المصارف العامة، وكمثال فإن فرعاً واحداً للمصرف التجاري قد يستقبل عدداً من العملاء يعادل كل المصارف الخاصة في سورية.

ويشير الدكتور مصطفى هنا إلى ضرورة تمتع المصارف الخاصة بمرونة أكبر في التعامل، فهي تعاني عدم التنظيم والتأخير في تلبية احتياجات العميل، لكون المبالغ تحتاج إلى وقت طويل في العد وينتظر الزبون لأكثر من ساعة ليقوم الموظف بعدّ ٤٠ مليوناً على سبيل المثال، كما أن هناك مشكلة أخرى وهي أن أغلب العملات تالفة وهذه مشكلة العميل والمصرف على حد سواء.

نقص الموظفين

وهذا التأخير في المصارف الخاصة يعود أيضاً إلى النقص في عدد الموظفين مقارنة بالمراجعين، واحتياجهم لوقت أطول في تقديم الخدمة وخاصة أنها أصبحت تحتاج إلى وقت أطول وبالتالي انتظار أكثر للعملاء داخل هذه المصارف.

المحسوبيات حتى في الخاص..!

كما اختلف أسلوب المعاملة كثيراً، وبات الموظف في الخاص يتصرف بطريقة غير مهذبة مع العملاء وكأنه يقدم لهم وجبة غداء مجانية، مع العلم أن سبب وجود البنك هو العميل نفسه، وهذا الأسلوب السيئ في التعامل بدأ يظهر في الفترات الأخيرة في السوق المصرفية الخاصة، إلا إذا كان للزبون علاقة شخصية مع المدير أو أحد الموظفين، فهنا يتم تيسير أموره بسرعة «أي أصبح التعامل في الخاص أشبه ببيروقراطية القطاع العام» حسب مصطفى.

قد تكون سبباً في مقاطعتها

وإضافة إلى ما سبق هناك قيود أخرى تفرضها البنوك في سورية على الخدمات المصرفية ومنها سقف عمليات السحب اليومي، والتي تخفض من جودة الخدمات المصرفية لأنها تخفض من اعتمادية وموثوقية الخدمة المصرفية وتخفض سرعة الاستجابة من المصرف، كما تخفض الشعور بالأمان بالنسبة للعميل وتصعب عملية الحصول على الخدمة المصرفية وهي جميعها معايير مهمة للجودة.

على سبيل المثال العميل الذي وثق بالمصرف وأودع أمواله لديه وأراد شراء عقار أو سيارة بمبلغ يفوق ٢٠٠ مليون ليرة سورية، عليه أن يداوم في المصرف عدة أيام من أجل سحب هذا المبلغ وإتمام عملية البيع والشراء ما يجعل الخدمة سيئة من وجهة نظر العميل، نظراً لما يتكبده من وقت وجهد وتكلفة للحصول على أموال هي في النهاية من حقه وكان من المفروض الحصول عليها دفعة واحدة وبأقل وقت وجهد وتكلفة ممكنة.

وهناك الكثير من صفقات البيع والشراء التي يتم إلغاؤها بسبب تأخر المشتري في التسديد للبائع، نتيجة عدم قدرته على سحب الأموال المطلوبة من المصرف في الوقت المناسب، وهذا يجعل العميل الذي يرغب في استثمار أمواله لاحقاً يفكر مليا قبل إيداع أمواله بالمصرف إن لم يمتنع نهائياً عن القيام بذلك – برأي الدكتورة محمود.

خارج الخدمة غالباً

أيضاً فيما يخص خدمة الصراف الآلي التي تقدمها المصارف العامة والخاصة والتي من المفترض أن تكون قد وجدت لراحة العميل وتخفيف العبء عليه وتسهيل عملية الحصول على الخدمة المصرفية في أي وقت يريد، تؤكد الدكتورة محمود أنها على غير ذلك فهي ليست بالجودة المطلوبة وهي قد تزيد العبء على العميل في بعض الأحيان نظرا لأن أغلب الصرافات الآلية هي في معظم الأوقات خارج الخدمة، كما أن عمليات السحب منها هي مقيدة وأيضاً بحدود معينة لكل عملية سحب.

د. رديفة محمود

من يودع مبلغ 200 مليون ليرة مثلاً عليه أن يداوم في المصرف عدة أيام لسحب المبلغ

أين مصارفنا من الخدمات الإلكترونية..؟

وفيما يخص الخدمة المصرفية الإلكترونية فهي لا تزال في بداياتها والبلدان الأخرى قد سبقتنا بأشواط كبيرة في هذا المجال.

مقترحات وحلول

هناك بعض المقترحات لتحسين جودة الخدمة المصرفية في المصارف السورية منها: زيادة اعتمادية ومصداقية وموثوقية الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف وأيضاً تعزيز الأمان لدى العميل وتسهيل عملية الحصول على الخدمات المصرفية من قبل العملاء ورفع القيود على السحوبات المصرفية، والاهتمام أكثر بخدمة الصراف الآلي من ناحية زيادة عدد الصرافات الآلية وتفعيلها لتبقى في الخدمة ٢٤/٧ ورفع السقف على عمليات السحب التي تتم عبر الصراف الآلي بشكل يوفر الراحة للعميل ويختصر عليه الوقت والجهد والتكلفة.

إضافة إلى تسهيل عملية الحصول على القروض المصرفية وتسهيل الشروط المفروضة للحصول عليها، وتوفير كوادر مؤهلة للعمل المصرفي وقادرة على تفهم العميل والاستجابة السريعة لمتطلباته والتعامل معه بلطف ولباقة.

والاهتمام أكثر بالخدمات المصرفية الإلكترونية وبشكل خاص الخدمات المصرفية عبر الموبايل لما توفره من سرعة في إتمام المعاملات المصرفية، وإتاحة الإمكانية للعميل لتحويل الأموال بين حسابه المصرفي والحسابات المصرفية الأخرى بشكل إلكتروني دون الحاجة لمراجعة المصرف، والعمل على طرح خدمات مصرفية جديدة تواكب متطلبات العصر مثل فيزا كارد وغيرها وفق رؤية الدكتورة محمود.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٧/ ٢٩ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

أين سياساتنا التعليمية من سياساتنا الاقتصادية؟!

متى نضع الحصان التعليمي أمام العربة الاقتصادية بسياسات إستراتيجية؟

أكاديميون لـ«الاقتصادية»: لسياسة الاستيعاب الجامعي إيجابيات وسلبيات والإنفاق على التعليم استثمار مستدام الدخل

■ شادية إسبر

بعد كل خطاب أو كلمة تتعلق بالوضع الداخلي؛ يمدنا السيد الرئيس بشار الأسد بمزيد من الجرأة لمناقش ملفات حساسة كان الخوض فيها قبل ذلك أشبه بتهمة من منظور شرائح مجتمعية أو مسؤولين في مفاصل حكومية.

قال سيادته خلال خطابه في مجلس الشعب للدور التشريعي الرابع: «الخيارات الصعبة لا تعني الانقلاب على سياساتنا، ولا تعني الانقلاب على التزامات الدولة تجاه المواطنين؛ نحن لن نخلع عباءتنا الاشتراكية، سنبقى في المكان نفسه، ولكن هذه العباءة لا يمكن أن تكون عباءة جامدة مقيدة، لا يمكن أن تكون قالباً، يجب أن تكون متحركة ومرنة بحسب الظروف، الخيارات الصعبة تعني أن الرؤى والسياسات والخطط تبنى على الحقائق لا على الأحلام الوردية».

ولأننا في مرحلة ملحة لبناء الرؤى في خدمة رسم السياسات، كان لابد من خوض النقاش في مفصل متعلق بجوهر البناء الاقتصادي وهو التعليم، حيث الدول الأعلى تعليمياً وفق موقع مؤشرات جودة التعليم في العالم هي الأعلى بالمؤشرات الاقتصادية، فأين سياساتنا التعليمية من سياساتنا الاقتصادية؟ والسؤال يصح عكسه، لماذا خططنا الاقتصادية بعيدة عن الاستثمار في رأس المال البشري لمخرجات العملية التعليمية؟ كيف نصلح الخلل الحاصل في المعادلة التي تربط تطور الاقتصاد بتطور النظام التعليمي البحتي التدريبي؟

رأس المال البشري استثمار رابح

بالنظر إلى اقتصاد الدول نجد أن التي تتبوأ مراتب عالية اقتصادياً ودخل الفرد فيها مرتفع هي ذاتها المتقدمة علمياً، ولا يوجد أي دولة فيها تراجع بمؤشرات التعليم واقتصادها قوي في الوقت ذاته؛ إلا إذا كان اقتصادها ريعياً، وهذا الاقتصاد يفقد بعد فترة من الزمن أسباب نموه، وبالتالي نؤكد أن التعليم الجيد يوفر قناة مستدامة للنمو إذا حافظ على مستواه الجيد... واقع ورأي قدمه عميد معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الدكتور شادي زهرة في حوار مع «الاقتصادية».

وعن الفرق بين النمو والتنمية وأثر التعليم في كل منهما، أضاف الدكتور زهرة: عند الحديث عن النمو نتكلم عن المال وعندما نتكلم عن التنمية نتكلم عن الإنسان، إذا عندما نتحدث عن التنمية ننظر إلى كيف تمت الاستفادة من النمو، فجزء من التنمية يعني بالجانب التعليمي، فهل يعني ذلك أنه إنفاق ليس له أثر؟! بالتأكيد له أثر في المستقبل وهو استثمار سينعكس لاحقاً في نمو، أي بزيادة المال، كما سينعكس لاحقاً أيضاً في تنمية، وبالتالي الإنفاق على التعليم يحدث أثراً مستداماً على الدخل وليس أثراً طارئاً، وهذا بالطبع في حال تمتع هذا الإنفاق بالكفاءة.

من جانبه أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان لـ«الاقتصادية» أن التعليم أحد أهم القطاعات الاجتماعية في الاقتصاد الوطني، نظراً لأنه يقوم بإعداد وتأهيل الكوادر الوطنية لكي تدخل إلى سوق العمل في كل قطاعاته وكلما تكون وتطور رأس المال البشري تطور الاقتصاد الوطني، لأن هذه الكوادر هي من تقود العمل في جميع قطاعات الاقتصاد، وكلما تأهلت كلما انعكس إيجاباً على مستوى النمو، لذلك توظف الدول وتنفق جزءاً من ميزانياتها على تكوين وتأهيل رأس المال البشري في كل مراحله، وتقوم بهذه العملية بشكل مجاني على نفقة الدولة.

للاستيعاب الجامعي إيجابيات وسلبيات

وعن سياسة الاستيعاب الجامعي ومخرجات العملية التعليمية؟ قال الدكتور كنعان: إن سياسة الاستيعاب الجامعي موجودة في كل دول العالم، وجميعها أخذت على عاتقها التعليم المجاني وتأهيل الكوادر كي تكون جزءا من رأس المال البشري الذي يقود العملية الإنتاجية.

من وجهة نظر كنعان أنه رغم الصعوبات فإن جامعاتنا الحكومية السبع قادرة على الاستيعاب، لكنها تعاني كما يعاني المجتمع كله، حيث عدد أعضاء الهيئة التدريسية قليل مقارنة بعدد الطلاب، ولا توجد إمكانية لفتح شعب مسائية بسبب قلة النقل وارتفاع تكاليفه، كما أن أجور كادر التعليم المتدنية تؤثر أيضا، لكن العملية التعليمية ما زالت بخير والجامعات تبذل قصارى جهدها لرفع مستوى الخريجين إلا أن الظروف العامة فرضت نفسها على مستوى المخرجات من نقص الكهرباء، الإنترنت، وعدد الكتب وعدم إمكانية اشتراك الجامعات بمكتبات عالمية بسبب الحصار والعقوبات.

بدوره الأستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق الدكتور منتجب صقر قال لـ«الاقتصادية»: لا شك أن للاستيعاب الجامعي سلبيات وإيجابيات، والإيجابيات ألا يتم حرمان أي طالب من متابعة التحصيل العلمي، وهذا حق كفله الدستور، لكن الدخول العشوائي والعدد الكبير للخريجين دون فحص بالمادة وبالاختصاص يجعل الاستيعاب عبئاً على الجامعة، مثلاً إذا تحدثنا عن موضوع اللغات، هل يحق لكل طالب حصل على العلامة التامة بالمادة أن يسجل في الأدب الانكليزي أو الفرنسي أو حتى في الأدب العربي؟ الفكرة أنه يجب سبر معلومات الطالب للوقوف على الأكثر تميزاً والأكثر حباً للاختصاص، لأن الطالب تعود أنه إذا لم يحقق رغباته أو رغبات أهله اتجه إلى كلية الآداب لأنها ذات استيعاب مفتوح، وهذا أكبر خطأ.

الدكتور صقر شدد على أن دخول الطالب لأي اختصاص وفق رغبته يحسّن كثيراً من أداء الجامعة، وليس أن يدخل ليحصل على شهادة جامعية فقط، بالتالي الاستيعاب بهذا الشكل تظهر نتائجه في مرحلة لاحقة، إذ تظهر شريحة طلاب في الكليات يتوقف تخرجها على مادة أو مادتين لعدة سنوات، فعند دخول الطالب إلى اختصاص لا يحبه أصلاً وهدفه الحصول على شهادة جامعية فقط، فإنه لن يهتم كثيراً بالدراسة بل يتجه إلى العمل في مجالات أخرى ليصبح بالمحصلة عبئاً على الجامعة كما تصبح الجامعة عبئاً عليه.

في كبريات الدول هناك عدد كبير من الجامعات قادرة على استيعاب جميع الناجحين في الثانوية العامة بكفاءة، وفق ما أكد الدكتور كنعان وأضاف: كما أنها تخصص ١٠ بالمئة من المقاعد للأجانب، لأن من مؤشر تصنيف الجامعات العالمي أن يزداد عدد الطلاب الأجانب كي يحصل تمازج بين ثقافات الطلاب، بالنسبة لنا ما زال عدد الجامعات الحكومية قليلا وكان يجب تأسيس جامعة في كل محافظة، وبهذا يزداد حجم الاستيعاب ويرتفع مستوى التأهيل والتدريب، وجودة الخريج ورفع كفاءته والربط مع سوق العمل.

مخرجات تعليم ضعيفة تؤدي إلى عملية إنتاجية عرجاء

بين حاملي الشهادات وحاملي المعارف فرق كبير، والأخطر هو انعكاس ذلك على سوق العمل وما يجري فيه واقعاً أبعد ما يكون عن التطور الاقتصادي، حيث يعمل أغلبية الخريجين في مجالات غير متعلقة باختصاصاتهم، والخطورة عندما تكون نسبة مدفوعة بمصالح شخصية، وأخرى بسوء إدارة للموارد البشرية ركزت على الأقل كفاءة وغيبت قسراً الجزء الجيد من مخرجات العملية التعليمية عن سوق العمل، ووضعت العربة الاقتصادية أمام الحصان التعليمي، فكيف ستسير؟!

الدكتور زهرة لفت إلى أن الجزء المهم من الإنتاج هو العمالة ويجب أن تكون مدربة ومؤهلة وهنا يأتي دور قطاع التعليم، وعند الحديث عن التنظيم ومزج مدخلات العملية الإنتاجية نجد أنه كلما كان المنظم على مستوى عال من المعرفة والتعليم والتأهيل والخبرة بالتأكيد المُخرَج الإنتاجي أفضل، والعكس صحيح، عندما يكون هناك ضعف في التعليم وبالتالي بمخرجات التعليم نصبح أمام عملية إنتاجية عرجاء، وتضيع العناصر الأخرى في عملية الإنتاج ولا تعود قادرة على إعطاء النتائج بكفاءة، لأن عنصراً مهماً جداً يدخل في العملية الإنتاجية ليس بالمستوى المطلوب.

٧٣ ألف خريج من الجامعات والمعاهد العام ٢٠٢٢

الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق أضاف: في العام ٢٠٢٢ تخرج من جامعة دمشق ١٦٩٠٧ طلاب من جميع الاختصاصات في كلياتها البالغ عددها ٣٨ كلية، في حين خرجت إجمالي الجامعات السورية السبع (دمشق، حلب، تشرين، البعث، الفرات، حماة، طرطوس) ٤٨٤٦٨ طالباً وطالبة في العام ٢٠٢٢ لجميع الاختصاصات، وفي العام ذاته خرجت المعاهد المتوسطة بحدود ١٥ ألف خريج، في حين تخرج من الجامعات الخاصة ٥٠٠٠ طالب وطالبة وهناك خريجو المعاهد العليا، ليبلغ العدد الإجمالي لمن تخرج من الجامعات والمعاهد على مستوى سورية ٧٣ ألف خريج، وهذا الرقم يعتبر قليلاً مقارنة بعدد السكان، وبحساب نسبة عدد الخريجين إلى إجمالي عدد السكان فإنه بلغ بحدود ٣,٦ بالألف، وقد يصل إلى ٥ بالألف مقارنة بعدد السكان ضمن الأراضي السورية، في حين هذه النسبة تصل تقريباً إلى الضعف بدول أخرى وتتضاعف بالدول المتقدمة لكون الإمكانيات لديهم كبيرة.

سوق العمل بلا معايير علمية

وعن ارتباطها بسوق العمل؟ رأى الدكتور كنعان أن سياسة الاستيعاب ليست بعيد عن سوق العمل لأن المعاهد والكليات تخصصية ومتنوعة، وذهاب الخريج للعمل خارج اختصاصه في سوق العمل ليست مهمة الجامعات ولا مسؤوليتها، معتبراً أن سوق العمل لدينا ما زال يحابي الأشخاص ويستخدم العواطف، ويعتمد المعايير الاجتماعية بعيداً عن المعايير الاقتصادية، كما اعتبر أن ظاهرة العمل بغير الاختصاص تظهر في وقت الأزمات، كما أن سوق العمل أحياناً لا يمتلك إمكانية توصيف ما يحتاجه، بالتالي نعمل بأنظمة عالمية، لكن عندما يذهب الخريج إلى سوق العمل تظهر محاباة اجتماعية هي غير موجودة في الدول المتقدمة اقتصادياً.

ولفت كنعان إلى أن الاقتصاد السوري اليوم بحاجة كبيرة إلى كوادر متخصصة وهي متوافرة لكن عدد من الجامعات الفرنسية في باريس وليون إلى أن الجامعات الفرنسية تدار بطريقة لا مركزية، ويوجد أيضاً ما يسمى بالمركز الوطني للبحث العلمي، كما يوجد ما يسمونه «مختبراً» يجمع جميع الفروع، ويقيّم عملية التدريس ومستوى الطلاب، وبشكل عام هناك دائماً محاولة لفهم الطالب وفهم حاجاته لما بعد الدراسة، ولتقييم أداء الجامعات هناك تراتبية لا مركزية في اتخاذ القرارات تبدأ من الأقسام، وصولاً للوزارة أو المركز الوطني للأبحاث.

صقر أضاف: أيضاً هناك دائماً إحصائيات، مركز إحصاء في كل جامعة، وهذا مهم جداً لكونه يقيم عمل الجامعة ويقدم النسب في كل شيء يتعلق بمهنية ووظيفة الجامعة، ومن واجب مركز الإحصاء تذكير القائمين على الجامعة في حال وجود خلل معين بضرورة إصلاحه، وبالتالي مركز الإحصاء كفيل بدراسة كل ما يتعلق بتقييم أو أداء عمل الجامعة بهدف تصحيح مسارها وتفادي الأخطاء أو وضع خطط لحل أي مشكلة تواجه العملية التعليمية.

3,6 بالألف

نسبة خريجي الجامعات والمعاهد إلى عدد السكان

رفع سوق العمل

في رده على سؤال «الاقتصادية» كيف تقرؤون معادلة تطور الاقتصاد السوري رهين بتطور نظامه التعليمي البحثي التدريبي؟ أجاب الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور كنعان: هذا السؤال يطرحه دائماً الباحثون والمفكرون والمختصون، فكلما طورنا الجانب الفكري والبحثي والتخصصي كلما رفعنا من سوق العمل، وعندما نؤهل كوادر على مستوى عالٍ نحن نرفع من مستوى سوق العمل وندفعه لاستخدام كوادر أكثر تخصصاً وعالية الدقة، لذلك نلاحظ أن بعض الكوادر في سورية لا يجدون فرصة عمل لأن الشركات لا تحتاج هذه التخصصات، فيضطر الخريجون للهجرة، فنحن اليوم بحاجة ماسة لإحداث تخصصات دقيقة متطورة كما حصل في أوروبا بمجال المعلوماتية والذكاء الصنعي والفضاء والفيزياء والرياضيات لأن الأعمال الحديثة تبنى على هذه التخصصات، وبالتالي تصبح الكوادر المتطورة الحديثة والاختصاصات الحديثة هي من ترفع من مستوى سوق العمل وليس العكس.

وأشار الدكتور كنعان إلى أن الآلات والتقانات التي يستخدمها سوق العمل اليوم لا تتناسب مع مستوى الخريجين، فهو يستخدم تقانات قديمة أو متقادمة، ونلفت هنا إلى أن الحداثة تؤثر في جودة المنتج والتنافسية وبالتالي التصدير، لذلك أطرح هنا تحسين مستوى التخصصات الجامعية ورفع كفاءتها وإيجاد تخصصات حديثة ترفع من مستوى سوق العمل، فيصبح الخريج يقول لرب العمل إن هذه الآلات تنتج سلعة رديئة ونوعية غير جيدة وغير قادرة على المنافسة والتصدير وبالتالي لا تحقق أرباحاً؛ وأنت بحاجة لآلات حديثة لتواكب العصر والتطور، وهنا تؤثر الكوادر وترفع من مستوى سوق العمل ودورة الاقتصاد، ونحن لا نستطيع مواكبة العصر إذا لم نتعمق بهذه الاختصاصات الدقيقة التي أصبحت منتشرة في الدول المتقدمة وسبقتنا كثيراً.

الأجور المتدنية تدفع بالشباب للهجرة، وفي هذه الحالة نحن نقوم بالتأهيل للآخرين، لأسواق العمل الخارجية.

أما برأي الدكتور زهرة فإن سوق العمل لوحده مع الوقت سيفرز الخريجين وسيخلق أدوات طرد لمن لا يملكون الكفاءة، وبالتالي هذا سينعكس بالتبعية على المؤسسات التعليمية، وهذه الحمى باتجاه الشهادات ستتراجع، لافتاً إلى أن الكثير من الناس تهمها الشهادة لكن السؤال ما الذي يهم سوق العمل؟

حتى يتم ذلك لا تدفع البلاد ثمناً يمكننا تسميته بـ«زمن اقتصادي ضائع»؟

أكد عميد معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي هذا الأمر وأضاف: من الضرورة أن يكون هناك تقييم لماذا لم تأخذ مخرجات العملية التعليمية دورها؟ وهذا واجب الجهات المسؤولة عن التعليم في كل مراحله ومستوياته، وهذا الحديث لا يعني أن كل مخرجات العملية سيئة، بالتأكيد هناك جزء من المخرجات جيد وبكفاءة عالية لكن نعود إلى السؤال لماذا لا يتم الاستفادة منه؟

الدكتور زهرة أوضح أنه يوجد في السنة الأولى بمعهد التخطيط حالياً بحدود ٣٥ طالباً ١٧ منهم موفدون من الجهات الحكومية، ويتم التركيز أن يكون مجال بحث الطالب لمشروع تخرجه يتعلق بعمله، مع ملاحظة أن الطالب ملزم في نهاية بحثه أن يضع إمكانية التطبيق وإذا كانت لموضوع مطبق أن يضع إمكانية التطوير، كما نؤكد دائماً أن تكون المواضيع متناسبة مع واقع الاقتصاد السوري ومتطلبات مرحلة إعادة الإعمار، لكن السؤال المهم جداً.. بعد أن انتهى الطالب من البحث ما مدى الاستفادة منه؟.. هنا دائماً يوجد قطع.

عقلية الإدارة

من جانبه لفت الدكتور صقر وهو المدرّس سابقاً في

■ د. زهرة: الإنفاق بكفاءة على التعليم استثمار ينعكس لاحقاً نمواً

■ د. صقر: الاستيعاب الجامعي حق لكن الدخول العشوائي يجعله عبئاً على الجامعة

■ د. كنعان: سوق العمل يعتمد المعايير الاجتماعية بعيداً عن الاقتصادية

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

حلب.. نخاع الاقتصاد السوري الشوكي

أثبتت الحرب ومفرزاتها خلال ثلاثة عشر عاماً أن انهيار الصناعة في المدينة الأقدم في العالم «حلب» التي يتجاوز عمرها ١٢،٢٠٠ عاماً لم يكن حدثاً عابراً في الحرب على سورية، وليس بحدث اقتصادي يتطلب دورة اقتصادية أو أكثر ليعاود مستواه، وكذلك لم يكن انهيارها مماثلاً للمنهجية نفسها التي اتبعت في باقي المحافظات السورية، بل كان ما حدث في حلب «اقتصادياً» هو الأكثر إيلاماً والأشد نزفاً في جسد الاقتصاد السوري مُسبّباً (إلى جانب سواه من الأسباب) تراجعاً في الإنتاج بقطاعاته كافة، وخسارةً للكيانات الاقتصادية الضخمة وللسلع الرأسمالية (الآلات، خطوط الإنتاج، إلخ)، ونزوحاً لرأس المال خارج حلب وسورية كلها نتيجةً للتدمير الذي لحق بأكثر من ٩٠ بالمئة من المصانع والمعامل، وقيام رؤوس الأموال المهاجرة بالإبداع الاقتصادي في دول الجوار وسواها من دول المنطقة والعالم، كما سبب ذلك فقداناً لليد العاملة الخبيرة بشتى المناحي والقطاعات، فحلب التي كانت تسمى مدينة «صناعة المليون» نسبةً إلى مليون عامل في مصانعها، ربما لا يتعدى اليوم من يعمل فيما تبقى من معاملها وورشها سوى مئة ألف بشكل تقريبي، فبعض التقارير والإحصائيات الصادرة في العام ٢٠٢٠، كانت تتحدث عن انخفاض الورشات والمصانع في حلب من نحو ٤٠ ألف ورشة ومصنع إلى نحو ألف فقط، وخلال السنوات الأربع التالية استمر النزيف على حاله ولو بغياب الأرقام الرسمية والتقديرات، لكن العدد بكل تأكيد أقل، وبالسياق نفسه كانت تقارير البنك الدولي تتحدث في ذروة الحرب في العام ٢٠١٥ عن تهاوي القطاع الصناعي في سورية إلى (ناقص ٢٧ بالمئة)، حيث كان التهاوي الصناعي الحلبي بنسبة قد تقارب النصف نظراً لاشتداد الحرب في حلب وتصاعد وتيرتها الاقتصادية والعسكرية آنذاك.

ولا نبالغ إن قلنا إنَّ ما ذكرناه آنفاً ساهم بلا شك بتراجع الليرة السورية وارتفاع بمعدلات التضخم وانخفاض بحجم الإيرادات العامة للدولة ومعها تقلص الموازنة بشكل عام وارتفاع العجز، ولا داعي لسرد تأثير كل ما سبق في الحالة المعيشية للمواطن السوري والنزيف المستمر للكوادر البشرية نتيجة ارتفاع معدلات البطالة في عموم سورية.

وبناءً عليه، حلب تحتاج إلى دفعة استثمارية تنموية، وهذا يعني دعماً حكومياً كبيراً ومشاركةً واسعة من رجال الأعمال والصناعيين السوريين لإعادة ألقِ الصناعة الحلبية، وهذا يتطلب بطبيعة الحال ألا يكون عدم توافر الطاقة معوقاً للعمل والإنتاج، ولا يعني أن يكون ضعف الإمكانيات الحكومية ذريعةً للإهمال والتراخي، فتحسين واقع خدمات المناطق الصناعية في حلب هو أمر بدهي ولاسيما أننا نتحدث عن أعمال الخدمات العامة من تزفيت وإنارة وشبكات هاتف وماء، وصيانة شبكات الكهرباء وحماية تردداتها خوفاً من تضرر الآلات العاملة عليها، وتخفيضاً للكلف التي يتكبدها الصناعي، بما يعزز من تنافسية المنتج محلياً وعالمياً، وبالحديث عن الكهرباء فلابد من أخذ ملف الكهرباء وتكلفته على محمل الجد الحكومي، فعندما ترتفع أسعار الطاقة الكهربائية للقطاع الصناعي بنحو ٥٠ ضعفاً مقارنة بأسعارها عام ٢٠٢٠، فيجب ألا نتوقع إقلاعاً لمصانع حلب المتهالكة، ولا تخفيضاً لتكلفة منتجات حلب المتواضعة، ولا نفاذاً قوياً للصناعة الحلبية في دول العالم ولا عقوداً تصديرية ضخمة، وهذا من أبرز مطالب صناعيي حلب سواء في منطقة الشيخ نجار وسواها، فلا يعقل أن يكون الكيلو واط الساعي في سورية نحو ١٦،٥ سنتاً أميركياً على حين تبلغ تكلفته ٢،٥ سنت في مصر و١٢ سنتاً في تركيا و٧ سنتات في السعودية كما بين كتاب غرفة صناعة حلب الموجه للحكومة السورية بتاريخ ٢٠٢٤/٠٣/٢٦.

ويُضاف إلى ما سبق التسريع بإقلاع منطقة الليرمون كمنطقة تنموية في حلب وريفها، ودراسة وتنفيذ بعض المطالبات التي تُطلق حول حاجة حلب لإنشاء مرفأ جاف، وذلك بعد الدراسة الوافية لها من حيث جدوى ذلك وأهميته ومردوده على الإنتاج في حلب تحديداً ولسورية بشكل عام.

إن حلب تستحق الكثير، وعلينا تقديم كل ما تحتاجه، فهي النخاع الشوكي لاقتصادنا.

■ د. علي محمد

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أثرت البيانات الاقتصادية الضعيفة والثقة في الاقتصاد البريطاني في أسعار العملات الرئيسة (سوق صرف الدولار الأميركي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع ارتفاع أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

استقرار بالأرز وارتفاع السكر بنسبة 5.03 ٪ والقهوة 1.71 ٪

يورو/ دولار، الجنيه الإسترليني/دولار

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق:

حيث افتتح اليورو تداولاته على انخفاض مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٣) ١،١١٣٢ دولار أميركي منخفضاً بنسبة ٠،٤٥ بالمئة.

في حين ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٩/٢٣) بنسبة ٠،١٩ بالمئة.

وقد أثرت المخاوف في اتساع فجوة أسعار الفائدة بين أوروبا والولايات المتحدة متأثرةً بمسار التضخم في إسبانيا في المقابل، انخفضت طلبات إعانة البطالة الأميركية، ما قلل من احتمالات خفض الفائدة الأميركية بشكل كبير في تشرين الثاني، وزاد الضغط على اليورو بسبب اتساع فجوة أسعار الفائدة.

في حين أدى تراجع ثقة المستهلك البريطاني في آب، وفقًا لتقرير BRC الذي أظهر انخفاضاً في التوقعات الاقتصادية العامة للأسر. حيث أظهر الاستطلاع الأخير انخفاض الثقة إلى-٢١ في شهر أيلول مقارنة بـ-٨ في آب، وهو أدنى مستوى منذ آذار. وقد جاء هذا التراجع بعد إجراءات حكومة Labour الجديدة بقيادة كير ستارمر، التي شملت إلغاء بعض مزايا المتقاعدين وزيادة محتملة في الضرائب. وهذه الانخفاضات تعود إلى القلق بشأن الوضع المالي للبلاد، وخاصة بين كبار السن.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ ارتفاع سعر صرف اليورو بنسبة بلغت ٠،٦٢ بالمئة، وارتفاع سعر صرف الجنيه الإسترليني بنسبة ٠،١٩ بالمئة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

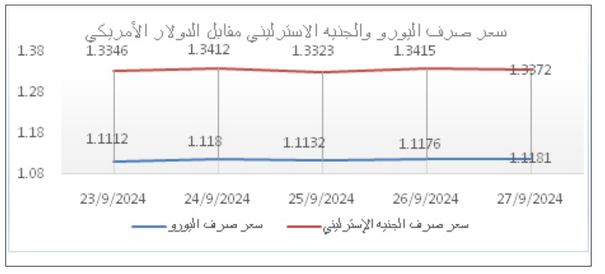

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني
٢٠٢٤/٩/٢٣	١،١١١٢	١،٣٣٤٦
٢٠٢٤/٩/٢٤	١،١١٨	١،٣٤١٢
٢٠٢٤/٩/٢٥	١،١١٣٢	١،٣٣٢٣
٢٠٢٤/٩/٢٦	١،١١٧٦	١،٣٤١٥
٢٠٢٤/٩/٢٧	١،١١٨١	١،٣٣٧٢
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠،٦٢ بالمئة	٠،١٩ بالمئة

أسعار العملات المشفرة

يوضح الجدول أدناه التحركات السعرية لكل من البيتكوين والإيثريوم:

ارتفع سعر الإيثريوم مقابل الدولار الأميركي في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٧) مسجلاً ٢،٦٨٣ دولار أميركي وبنسبة ارتفاع عن تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٣) بلغت ١،١٣بالمئة كما ارتفع سعر البيتكوين بنسبة ٣،٠٧ بالمئة.

التاريخ	سعر البيتكوين	سعر الايثريوم
٢٠٢٤/٩/٢٣	٦٤،٢٥٦،٠٠	٢،٦٥٣،٠٠
٢٠٢٤/٩/٢٤	٦٣،١٥٧،٠٠	٢،٥٨٠،٠٠
٢٠٢٤/٩/٢٥	٦٥،١٧٥،٠٠	٢،٦٣٢،٠٠
٢٠٢٤/٩/٢٦	٦٥،٩٦٨،٠٠	٢،٦٣٢،٠٠
٢٠٢٤/٩/٢٧	٦٦،٢٣٠،٠٠	٢،٦٨٣،٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٣،٠٧ بالمئة	١،١٣ بالمئة

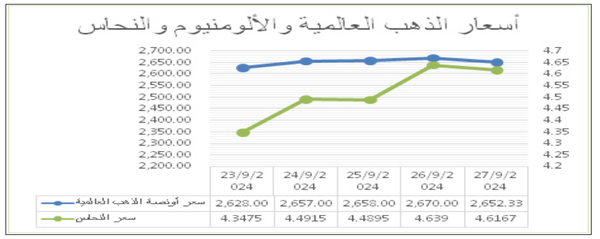

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس: شهدت أسعار كل من الذهب والنحاس ارتفاعاً حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٣) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠،٢٥ بالمئة و٠،١٠ بالمئة.

في حين انخفضت أسعار الذهب العالمية في تداولات نهاية الأسبوع انخفاضاً في تداولات (٢٠٢٤/٩/٢٧) بنسبة ٠،٦٦ بالمئة مقارنةً مع ٢،٦٧٠ دولار أميركي للأونصة في تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٩/٢٦) ويأتي ذلك مع ظهور القراءة الأولية لمؤشر ثقة المستهلك بجامعة ميشيغان ارتفاعًا إلى ٧٠،١ نقطة في أيلول، متجاوزة التوقعات التي كانت عند ٦٩ نقطة والقراءة السابقة عند ٦٧،٩ نقطة. كما سجل مؤشر توقعات التضخم على مدى سنة ٢،٧ بالمئة، وتوقعات التضخم لخمس سنوات ٣،١ بالمئة، وكلاهما جاء متوافقاً مع توقعات الخبراء. أما مؤشر توقعات المستهلك فقد بلغ ٧٤،٤ نقطة، متفوقاً على التوقعات البالغة ٧٣ نقطة، في حين جاء مؤشر الظروف الراهنة عند ٦٣،٣ نقطة، أفضل قليلاً من التوقعات عند ٦٢،٩ نقطة.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس
٢٠٢٤/٩/٢٣	٢،٦٢٨،٠٠	٤،٣٤٧٥
٢٠٢٤/٩/٢٤	٢،٦٥٧،٠٠	٤،٤٩١٥
٢٠٢٤/٩/٢٥	٢،٦٥٨،٠٠	٤،٤٨٩٥
٢٠٢٤/٩/٢٦	٢،٦٧٠،٠٠	٤،٦٣٩
٢٠٢٤/٩/٢٧	٢،٦٥٢،٣٣	٤،٦١٦٧
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠،٩٣ بالمئة	٦،١٩ بالمئة

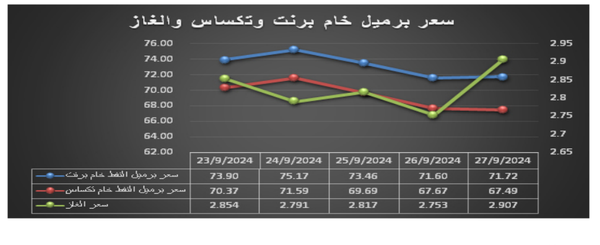

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق: شهد سوق المحروقات انخفاضاً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية (برنت وتكساس) في تداولات بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات الأسبوع الذي سبقه بنسب بلغت على التوالي ٠،٧٩ بالمئة، ٢،١٦ بالمئة.

كما أنهى نفط برنت تداولاته على انخفاض في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٧) عند مستوى ٧١،٧٢ دولاراً أميركياً وبنسبة ارتفاع ٠،١٧ بالمئة.

وأنهى الغاز تداولاته على ارتفاع بنسبة ٥،٥٩ بالمئة في تداولات نهاية الأسبوع السابق بسبب تأثير إعصار «هيلين». حيث أدى الإعصار إلى تعطيل إنتاج الغاز في خليج المكسيك كما أفاد مكتب السلامة وحماية البيئة الأميركي بأن ٢٠ بالمئة من إنتاج الغاز في الخليج قد تم إيقافه، ما يزيد من الضغط على الإمدادات. وعلى الرغم من هذا التأثير السلبي، استمرت مصانع تصدير الغاز المسال بالعمل دون تأثر، ما يدعم الطلب.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/٩/٢٣	٧٣،٩٠	٧٠،٣٧	٢،٨٥٤
٢٠٢٤/٩/٢٤	٧٥،١٧	٧١،٥٩	٢،٧٩١
٢٠٢٤/٩/٢٥	٧٣،٤٦	٦٩،٦٩	٢،٨١٧
٢٠٢٤/٩/٢٦	٧١،٦٠	٦٧،٦٧	٢،٧٥٣
٢٠٢٤/٩/٢٧	٧١،٧٢	٦٧،٤٩	٢،٩٠٧
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٢،٩٥ بالمئة	-٤،٠٩ بالمئة	١،٨٦ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:شهدت الأسواق المالية انتعاشاً كبيراً في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٧) بفضل تحسن شهية المخاطرة وإقبال المستثمرين على الأصول العالية المخاطر، مدعومة بإعلان الصين حزمة تحفيزات اقتصادية ضخمة وصدور بيانات اقتصادية إيجابية في الولايات المتحدة. وجاء التحفيز الصيني على شكل ضخ تريليون يوان في البنوك الكبرى، إضافة إلى خطط لإصدار سندات سيادية خاصة بقيمة تريليوني يوان (حوالي ٢٨٤ مليار دولار)، ما عزز من معنويات السوق العالمية وزاد من التفاؤل بين المستثمرين. حيث ارتفع مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40 بنسبة ٣،٣٠ بالمئة، تلاه ارتفاع مؤشر السوق المالية الألمانية بنسبة ٢،٣٠ بالمئة، وفي النهاية مؤشر السوق المالية البريطانية Ftse100 بنسبة ارتفاع بما يقارب ٠،٤٢ بالمئة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40
٢٠٢٤/٩/٢٣	٨،٢٦٠،٠	١٨،٨٤٧	٧،٥٠٨
٢٠٢٤/٩/٢٤	٨،٢٨٢،٠	١٨،٩٩٦	٧،٦٠٤
٢٠٢٤/٩/٢٥	٨،٢٦٩،٠	١٨،٩١٨	٧،٥٦٥
٢٠٢٤/٩/٢٦	٨،٢٨٤،٠	١٩،٢٣٨	٧،٧٤٢
٢٠٢٤/٩/٢٧	٨،٢٩٥،٠	١٩،٢٨١	٧،٧٥٦
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠،٤٢ بالمئة	٢،٣٠ بالمئة	٣،٣٠ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة.

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية: ارتفعت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٩/٢٠) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٩/١٦) بنسبة ٣،٧٤ نقاط مئوية مسجلاً ٣٧،٧٤٠ نقطة

كما شهد مؤشر شنغهاي المركّب SSEC ارتفاعاً بنسبة ١،٠٧ بالمئة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع مسجلاً ٢،٧٣٤ نقطة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/٩/٢٤	٢،٨٦٣،٠٠	٣٧،٩٤١،٠٠
٢٠٢٤/٩/٢٥	٢،٨٩٦،٠٠	٣٧،٨٧٠،٠٠
٢٠٢٤/٩/٢٦	٣،٠٠١،٠٠	٣٨،٩٢٦،٠٠
٢٠٢٤/٩/٢٧	٣،٠٨٨،٠٠	٣٩،٨٢٨،٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٧،٨٦ بالمئة	٤،٩٧ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠،٩٣٨ نقطة وبنسبة ارتفاع ٠،٢،٢٤ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم من قطاعات مختلفة في السوق.

كما ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٨٣،٤٥٣ نقطة في ٢٠٢٤/٩/٦ وبنسبة ارتفاع تقارب ٢،٣٠ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع نتيجة زيادة الطلب على الأسهم في القطاع المصرفي.

في حين ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية حيث سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١٢،٠٨٠ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ١،٨٠ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بدعم من شركات عدّة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/٩/١٦	١٢،١٣٠	٣١،٠٢٣	٨٥،٦٣٥،٠٠
٢٠٢٤/٩/١٧	١٢،٢٦٨	٣٠،٨٧١	٨٥،٣٧٦،٠٠
٢٠٢٤/٩/١٨	١٢،٣٤٤	٣١،٢٥٠	٨٥،٦٧٢،٠٠
٢٠٢٤/٩/١٩	١٢،٣٧٤	٣١،٢٧٦	٨٦،٦٢٧،٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٪٢،٠١	٪٠،٨٢	٪١،١٦

أسعار السلع الغذائية:

يوضح الجدول أدناه أسعار بعض المواد الغذائية عالمياً: شهدت أسعار السلع الزراعية تقلبات كبيرة نتيجة لتحديات العرض والطلب. حيث ارتفعت العقود الآجلة للقمح بسبب المخاوف من تقلص المحاصيل في البرازيل، أوروبا، وأستراليا، وتزايد التوترات الجيوسياسية بين روسيا وأوكرانيا. كذلك، شهدت أسعار الأرز استقراراً بعد تخفيف القيود على صادرات الأرز الهندي، في حين ارتفعت أسعار السكر بسبب الأضرار التي لحقت بالمحاصيل البرازيلية نتيجة الجفاف والحرائق، ما زاد من المخاوف بشأن نقص الإمدادات العالمية.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية

التاريخ	سعر القمح (bu)	سعر السكر (lbs)	سعر الرز (cwt)	سعر القطن (lbs)	زيت دوار الشمس	الذرة(bu)	سعر القهوة
٢٠٢٤/٩/٢٣	٥٦٥	٢٢،٦٥	١٤،٩١٢	٧١،٦٤	١،١٥٩،٢٠	٤١٣،٥٠	٢٦٣،١٤
٢٠٢٤/٩/٢٤	٥٧٨	٢٣،١٨	١٤،٩١٧	٧٤،٠٩	١،١٥١،٤٠	٤١١،٧٥	٢٦٦،٣
٢٠٢٤/٩/٢٥	٥٨٩،٢٥	٢٣،٥٥	١٥،٠٢٥	٧٣،٩٢	١،١٧٥،١٠	٤١٥،٢٥	٢٦٨
٢٠٢٤/٩/٢٦	٥٨٤،٥١	٢٣،٢٩	١٤،٩٠٦	٧١،٥١	١،١٧٨،٧٠	٤١٣،٢٥	٢٧٣
٢٠٢٤/٩/٢٧	٥٧٠،٧٤	٢٣،٧٩	١٤،٩٢٥	٧١،٤٤	١،١٧٩،٠٠	٤١٧،٢١	٢٦٧،٦٣
التغير المئوي	١،٠٢ بالمئة	٥،٠٣ بالمئة	٠،٠٩ بالمئة	-٠،٢٨ بالمئة	١،٧١ بالمئة	٠،٩٠ بالمئة	١،٧١ بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٧/ ٢٩ أيلول ـ سبتمبر ٢٠٢٤

سوق الذكاء الاصطناعي وتأثيره في الاقتصاد والمجتمعات!

شهدت سوق الذكاء الاصطناعي نمواً غير مسبوق في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت قيمتها حاجز المليار دولار؛ ما يعكس التوسع الهائل في الاستثمار في هذه التقنية عبر مختلف القطاعات.

ومع زيادة الاعتماد على الذكاء الاصطناعي لتحسين الكفاءة وتطوير الحلول المبتكرة، يتوقع المحللون أن يكون له تأثير عميق في الاقتصاد العالمي والمجتمعات في المستقبل القريب.

يشهد الاستثمار في الذكاء الاصطناعي تطوراً متسارعاً، ولاسيما في مجالات الصحة، والتكنولوجيا، والتصنيع، والخدمات المالية.

تسعى الشركات العالمية إلى الاستفادة من قدرات الذكاء الاصطناعي لتحسين عملياتها، مثل تحليل البيانات بشكل أسرع وأكثر دقة، وتحقيق تقدم في التنبؤ بالأسواق وإدارة سلاسل التوريد، إضافة إلى توفير خدمة عملاء ذكية باستخدام تقنيات المساعدات الافتراضية.

في السنوات المقبلة، من المتوقع أن يشهد العالم قفزة نوعية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

يتوقع أن تلعب هذه التقنية دوراً محورياً في مجال الرعاية الصحية، من خلال تطوير تقنيات التشخيص المتقدمة وتوفير علاجات شخصية دقيقة، كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في صناعة السيارات ذاتية القيادة سيحدث تحولاً جذرياً في قطاع النقل.

على الجانب الاقتصادي، سيزداد الاعتماد على الذكاء الاصطناعي عبر العديد من الصناعات، ما يعزز الإنتاجية ويفتح آفاقاً جديدة لفرص اقتصادية هائلة.

وتشير تقارير متعددة إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يسهم في إضافة تريليونات الدولارات إلى الاقتصاد العالمي خلال العقود القادمة.

رغم الفرص الهائلة التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، فإن تحديات رئيسة تجب مواجهتها؛ قضايا حماية البيانات والخصوصية تتصدر هذه التحديات، حيث يتطلب الانتشار الواسع للذكاء الاصطناعي وضع لوائح وقوانين أكثر صرامة لحماية الأفراد والمؤسسات.

إضافة إلى ذلك، ستظل الحاجة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي ضرورة ملحة لضمان التزامه بالمعايير الأخلاقية وتجنب تأثيراته السلبية في المجتمع.

يعد التعلم العميق وتحليل البيانات من أبرز جوانب الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي.

هذه التقنيات توفر أدوات قوية لاستنباط المعرفة من كميات هائلة من البيانات، ما يسهم في تطوير حلول جديدة للتحديات البيئية والصحية والاقتصادية.

ويتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي في إحداث ثورة في مجالات عدة، من معالجة البيانات البيئية إلى تطوير حلول طبية مبتكرة.

لا يقتصر انتشار الذكاء الاصطناعي على الدول المتقدمة فقط؛ بل من المتوقع أن تشهد الأسواق الناشئة مثل آسيا وإفريقيا نمواً سريعاً في استخدام هذه التقنية؛ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً مهماً في تسريع التنمية في هذه المناطق من خلال تحسين الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية التكنولوجية.

لماذا يرتفع الذهب بهذه القوة؟ وهل يواصل الصعود؟

قفزت أسعار الذهب إلى مستويات قياسية جديدة يوم الخميس، لتتفوق ارتفاعات المعدن الثمين على نظيرتها لمؤشرات وول ستريت وعوائد سندات الخزانة الأميركية والدولار، ما يسلّط المزيد من الضوء على صعود الذهب، ويثير تساؤلات بشأن أسباب ومدى إمكانية استمرار هذا الاتجاه في الفترة المقبلة.

ولامست الأسعار الفورية للذهب مستوى ٢٦٨٥،٣٧ دولاراً للأوقية، مسجلة أعلى مستوياتها على الإطلاق قبل أن تتراجع قليلاً، بينما لامست العقود الآجلة للذهب تسليم كانون الأول أعلى مستويات اليوم عند ٢٧٠٨،٧٠ دولارات للأوقية.

حقق سعر الذهب صعوداً تجاوز ٢٩ بالمئة منذ بداية عام ٢٠٢٤، متخطياً ارتفاعاً بلغ ٢٠ بالمئة لمؤشر إس آند بي ٥٠٠، و١١،٩ بالمئة لمؤشر داو جونز الصناعي، بالتزامن مع تراجع عوائد سندات الخزانة الأميركية بنحو ١،٥ بالمئة.

وعلى مدار الأسبوع الماضي والأسبوع الحالي تجاوزت ارتفاعات الذهب ٣،٧ بالمئة، منذ أن أعلن الاحتياطي الفيدرالي عن خفض أسعار الفائدة بواقع ٥٠ نقطة أساس، في أول خطوة منذ آذار ٢٠٢٠، ولكن هل خفض الفائدة هو السبب وراء هذه الارتفاعات القوية للذهب؟

الضغوط على «اليوان» تهدد بارتفاع تكاليف الواردات والتضخم في الصين

يعد الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد في العالم، حيث يسهم بنحو ١٨ بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي وفقاً لصندوق النقد الدولي، مع ذلك، تواجه الصين تحديات كبرى قد تؤثر في مستقبلها الاقتصادي.

الحكومة الصينية تسعى لتعزيز الاستهلاك المحلي وتقليل الاعتماد على التصدير، في عام ٢٠٢٣، ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٩،٤ بالمئة مقارنة بالعام السابق، ما يعزز دور الطلب الداخلي في دعم الاقتصاد.

وتستثمر الصين بقوة في التكنولوجيا، إذ تجاوز الإنفاق على البحث والتطوير ٢،٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٢، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي وتقنيات الجيل الخامس.

وتواجه الصين تحدياً كبيراً مع تقلص عدد السكان العاملين؛ حيث من المتوقع أن يفوق عدد كبار السن ٣٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٣٥، ما يضع ضغوطاً على سوق العمل ونظام الرعاية الصحية.

يشكل قطاع العقارات ٣٠ بالمئة من الاقتصاد الصيني، ويعاني ضغوطاً كبيرة، في السنوات الأخيرة، شهدت شركات كبرى مثل «إيفرغراند» أزمات مالية حادة بسبب الديون المفرطة، وأدى ذلك إلى ركود في الطلب على العقارات الجديدة وانخفاض أسعار المنازل.

الحكومة الصينية أطلقت سياسات لدعم هذا القطاع، بما في ذلك تخفيف القيود على التمويل، ولكن المخاوف لا تزال قائمة حول استقرار السوق العقاري وتأثيره على الاقتصاد الكلي.

ويتبع البنك المركزي الصيني سياسة نقدية مرنة لدعم النمو الاقتصادي، خاصة في ظل التحديات العالمية مثل التضخم وتباطؤ الطلب، في ٢٠٢٣، قام البنك بخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاقتراض وتعزيز الإنفاق المحلي، مع الحفاظ على استقرار الأسواق المالية.

ومع ذلك، تظل الصين تواجه ضغوطاً على عملتها اليوان الذي شهد انخفاضاً مقابل الدولار الأميركي، ما قد يزيد من تكاليف الواردات ويضغط على التضخم، كما تعمل الصين على تعزيز دور اليوان في التجارة الدولية، بهدف تقليل الاعتماد على الدولار الأميركي وزيادة استخدام العملة الصينية في المبادلات التجارية.

وتعتمد الصين بشكل كبير على الصادرات، حيث بلغت صادراتها في ٢٠٢٣ نحو ٣،٦ تريليونات دولار، وهو ما يمثل نحو ١٩ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

بوح الاقتصاد

إصلاح... الإصلاح

■ هني الحمدان

حملت الكلمة التوجيهية للسيد الرئيس بشار الأسد أمام الحكومة الجديدة عناوين رئيسية غاية في الأهمية والحساسية بوقت صعب جداً، ستؤسس لعهد جديد في مسيرة الدولة، وخاصة في المسائل التي تمس الشؤون الداخلية في الأعمال والخدمات وتأمين وتحسين الأوضاع المعيشية، وكيفية التعامل مع الموارد المتاحة بشكل سليم.

أهمية الكلمة كبيرة وبالغة الأهمية، وتعطي مفاتيح عمل للمرحلة المقبلة، مرحلة تضع مصلحة البلاد والعباد على رأس الأولويات، وهو الأمر الذي يجعل ثقة المواطن في أرقى المستويات، ويجعلها في أيد أمينة همها المصلحة العامة لاستكمال مسيرة النماء والتطور والنهوض بالبلاد لأفضل موقع.

النية خالصة، والآمال والتطلعات كبيرة في تحقيق كل الخير والآخذ بكل نواصي النهوض والعمل المخلص، كل ذلك يأتي ضمن فترة تموج بالمتغيرات المتتالية والمتسارعة، وهذا يتطلب وجود الكثير من الرؤى والتوجهات والروية لمعالجتها وفق أفضل السبل والوسائل المتاحة التي تضمن الوصول إلى نتائج إيجابية.

كل كلمة من الكلمة التوجيهية تحمل العديد من الدلالات والتوجهات العامة، تحدد آفاق الحلول للمعوقات التي تواجه عمل بعض القطاعات، فالعناوين ركزت على الشأنين المحلي والاقتصادي، ومتابعة مشاريع الإصلاح الإداري وسواها.

ولا شك في أن الحديث عن التحديث الإداري أخذ نصيبه في التوجهات الجديدة، هو حديث مهم وقائم بذاته، ولاسيما أننا في مرحلة جديدة تسيطر عليها قيم العولمة والانفتاح الاقتصادي والتحرير والاتفاقيات التجارية الدولية، وبالتالي فإن قضية التعامل مع القطاع العام سواء من حيث الدور أم الحجم تعتبر من القضايا المهمة.

إن فكرة التحديث الإداري أصبحت ضرورة في ظل المتغيرات الكثيرة وظهور الأساليب الإدارية المتطورة التي تسعى إليها المجتمعات الحديثة لتحقيق احتياجات مواطنيها وزبائنها، فإن التحديث الإداري ربما ينصب في المقام الأول على سرعة إنجاز العمل وتسهيل معاملات المواطنين مع مختلف الجهات الرسمية. لذلك فإن تبني هذا الاتجاه والنجاح فيه يأتي في وقته المناسب وفي هذه المرحلة المهمة والحرجة لضمان الشفافية والإنجاز السريع. ويعتمد هذا التحديث –بطبيعة الحال– على الاهتمام بتوفير الكفاءات الوطنية التي تأتي من خلال التنمية البشرية، وهي من السياسات التي على الحكومة إتقانها جيداً.

ويرتبط التحديث الإداري–إلى حد كبير كذلك– بما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات من وسائل حديثة تتميز بتوفير السرعة والإتقان والجودة في أداء الأعمال.. الآن الدور على الحكومة للقيام بمراجعة وتقييم الوضع الإداري الحالي، أولاً للتعرف إلى ما يحتاج إلى إصلاحه وتطويره ثم تحديثه على شكل خطوات متكاملة أو متلاحقة وفق طبيعة العمل في كل جهاز ومستوى الأولويات الملحة.

كما يجب تحديد متطلبات رفع الأداء الحكومي المهمة الأخرى والمتمثلة في اعتماد مبدأ المحاسبة والمكافأة والثواب والعقاب في ضوء نظام تقييم فعال وعادل للموظفين في مختلف المستويات.

إن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب أساس الإصلاح، ما يتطلب الاعتماد على معيار الكفاءة، والكفاءة فقط في قرارات التوظيف والترقية واعتماد مبدأ الشفافية في كل القرارات الخاصة بالموظف، وعلى متخذ القرار أن يكون ملزماً من الناحيتين القانونية والإدارية بإطلاع الجميع على الأسباب التي اعتمدها في اتخاذ قراراته ما يتيح لمن يعتقد في انطباق الشروط عليه تقديم تظلمه وإنصافه في حالة وقوع غبن من أي نوع عليه.

قيام الأجهزة الحكومية بتحديد فترة زمنية للوظائف التنفيذية أو ما يعرف بالمسارات الوظيفية وتطبيقها بشكل سليم وبشكل محدد لفترة يتم في نهايتها تقييم أداء هذا المسؤول وفتح المجال لمن يعتقد بتمتعه وإيفائه بمتطلبات وشروط الموقع التنفيذي لتقديم طلبه ما يساعد الجهاز الحكومي في اختيار أفضل العناصر، ويسهم في حفز من يقع عليه الاختيار في شغل المنصب بالعمل على تحقيق أهداف الجهاز المسؤول عنه وتطويره من أجل أن يرفع إمكانية التجديد له في هذا المنصب.